

البرلمانيون الأطفال يهودون إلى قبة المجلس

17
مارس
اليوم
البرلماني
للطفل

34

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

مجلس الأمة

العدد الرابع والثلاثون - جانفي - فيفري 2008

رئيس المجلس :

الانشغالات الاجتماعية ..
محل عناية واهتمام

الأسئلة الشفوية: عيون
على ملفات الساعة



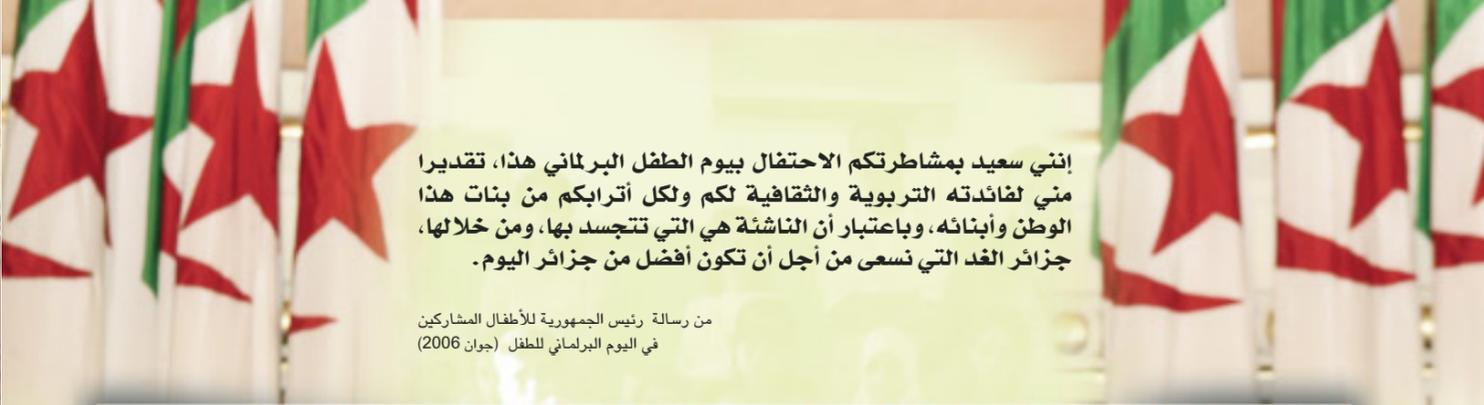


الفضاء المفتوح للأطفال

إنه فضاء مفتوح للحوار ما بين الأطفال ولالأطفال ... إذن، اليوم البرلماني للطفل ليس نشاط واجهة بل هو تظاهرة جدية تكتسي أهمية بيداغوجية لاتنكر.

عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة
من كلمة افتتاح دورة الربيع
02 مارس 2008

وكما في الماضي برمجنا لدورة الربيع هذه يوماً -لبرلمان الطفل- يوم سوف ينظم بمساعدة وزارة التربية الوطنية وعدد من الوزارات ذات الصلة، يوم يلتقي فيه نجباء التلاميذ الوافدين من مختلف ولايات الوطن وأبنائنا في الهجرة ليتعارفوا ويناقشوا ويعرفوا بوجهات نظرهم الخاصة بالمحيط الذي يعيشون فيه ويرفعوا التوصيات الخاصة بهم إلى الجهات المعنية...



إنني سعيد بمشاطرتكم الاحتفال بيوم الطفل البرلماني هذا، تقديراً مني لضافته التربوية والثقافية لكم ولكل أترابكم من بنات هذا الوطن وأبنائه، وباعتبار أن الناشئة هي التي تتجسد بها، ومن خلالها، جزائر الغد التي نسعى من أجل أن تكون أفضل من جزائر اليوم.

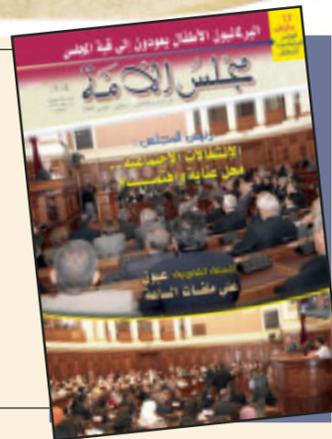
من رسالة رئيس الجمهورية للأطفال المشاركين
في اليوم البرلماني للطفل (جوان 2006)



الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر
والإشهار - (ANEP) رويبة
Photogravure : Tramaset
رت.م.د. : 1112- 2641
الايداع القانوني رقم: 98- 1223
العنوان : 07 شارع زيغود يوسف
الهاتف : 021 74 60 59
الفاكس : 021 74 60 83
البريد الإلكتروني :
revue@majliselouma.dz

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد لورقيوي
بكار بنت طاعة الله
الصور : المصلحة التقنية
لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا، عميروش قط
الاخراج :
عبد الرحمن يوشايب

دورية تصدر عن مجلس الأمة
الرئيس الشرفي
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة
رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب
مستشارا التحرير
عمار بخوش ،
نصيرة بن قرنة





ألقى السيد عبد
القادر بن صالح،
رئيس مجلس الأمة
في اختتام الدورة
الخريفية لسنة
2007 يوم الاثنين
28 جانفي 2007،
كلمة تطرق فيها
إلى الحصيلة
التشريعية للدورة،
مستشرفاً آفاق
النشاط البرلماني
وتوقف فيها عند
عدد من القضايا
الوطنية الهامة.

انسجام القوانين .. وتفعيل آليات الرقابة .. وضمان الشفافية

صحيح أن المواطن
يشكو من غلاء
المعيشة وارتفاع
أسعار بعض
المواد... ولكن
الصحيح أيضاً هو أن
جهوداً واضحة قد
بذلت من أجل
التقليل من الضغوط
الواقعة على كاهل
المواطن...

سوف تعمل على مساندة التطور الحاصل في العالم الذي
نعيش فيه، وقبل هذا وذلك فهي تأتي لتحقيق الانسجام ما
بين النصوص ذات الاختصاص المتقارب...

الجديد في هذه القوانين هي : كون بعضها جاء ليُدخل
المرونة ويبسط المعاملات الخاصة بأداء أعوان الدولة...

إنها قوانين على الرغم من عددها (إذا ما هي قورنت
بالوقت الذي كان متاحاً أمام البرلمان) إلا أنها في واقع
الأمر نصوص في غاية الأهمية وسوف يكون من نتائجها
تأكيداً إدخال تغييرات جذرية في عمل مؤسسات الدولة...

أثناء الدورة نظم المجلس - في إطار دوره الرقابي - عدداً
من جلسات الأسئلة الشفوية عالجت قضايا مختلفة ولقيت
الاستحسان الواضح لدى الجميع. إننا بهذه المناسبة نود أن
نبدي كامل ارتياحنا لهذا الشكل من أشكال الأداء الرقابي
ونتمنى أن تزداد وتيرة...

أعضاء المجلس أدوا ما عليهم في الاستحقاقات

لم تكن هذه الدورة للتشريع فقط وإنما هي كانت كذلك دورة
نشط أثناءها أعضاء مجلس الأمة بشكل لافت، وقد برز ذلك
النشاط خاصة في التحركات والمساهمات الواضحة التي
قاموا بها جنباً إلى جنب مع الفاعلين السياسيين من أجل
تحريك الساحة السياسية الوطنية وخاصة أثناء تنظيم
وإنجاح عملية الانتخابات المحلية.

ولقد كانت هذه الانتخابات بحق حدثاً وطنياً بارزاً في
حياة الأمة... وبروح مسؤولة عالية تناقست الفعاليات
السياسية وحقق النجاح لهذه الانتخابات الهامة
وجعلتها تجري في مناخ سادته الهدوء والشفافية.

إننا من باب الإنصاف نقول أن هذه النتيجة ما كان لها
لتتحقق لولا مشاركة الجميع في تحريك فعالياتهم ولولا

المواطن... لكن القول بهذا وحده لا يكفي... خاصة وأن
الأحداث تجري بسرعة وتقلبات السوق العالمي لا تتوقف
الحركة فيها وهي تجري في ظل حمي ارتفاع الأسعار التي لم
يعد بالإمكان التحكم فيها لهذا فإن أعوان الحكومة مطالبون:

من جهة بالتعجيل باتخاذ الإجراءات التطبيقية ذات الصلة
بمضمون قانون المالية،

وبنفس الوقت التفكير في اتخاذ أخرى لتدارك الأوضاع غير
المتوقعة بما من شأنه تهدئة اضطراب السوق وصيانة
القدرة الشرائية للمواطن... وفي نفس الاتجاه تبقى الحكومة
مطالبة أيضاً بشرح وتوضيح مضمون كافة هذه الإجراءات
لطمأنة المواطن خاصة... وإقناعه بأن مطالبه هي
موضوع عناية واهتمام...

نصوص متكاملة

خلال الدورة درسنا وصادقنا على عدد هام من النصوص
كان قاسمها المشترك إدراج تحويرات جوهرية كانت
مطلوبة في النصوص التي كانت مقدمة خلال الدورة والتي
صادقنا عليها خلال الفترة.

لقد جاءت هذه النصوص بتصورات جديدة كفيلة بمعالجة
المشاكل الواقعة في القطاع التابع لها، سواء في مجال :
التأمين أو الضمان الاجتماعي أو التعليم العالي والبحث
العلمي أو المياه أو النقل الجوي أو العدالة أو التكوين
المهني أو النظام المحاسبي... إلخ... وبالطبع فإن الإتيان
بهذه النصوص جاء لاستكمال مضمون برنامج السيد
رئيس الجمهورية الرامي إلى إصلاح المنظومة القانونية
للدولة... وفي كافة أوجهها سواء في الميدان التربوي أو
الاقتصادي أو المالي أو الاجتماعي أو في قطاع العدالة.

إنها نصوص تكمل بعضها بعضاً وهي من دون شك
نصوص سوف تعزز وتوسع من مجال الرقابة وتدخل
الشفافية في أداء الدولة وأداء أعوانها، وهي في الأخير

كونه يُعد قانوناً مرجعياً تتوضح من خلال أحكامه كافة
أوجه نشاطات الدولة وتوجهات البلاد لمدة سنة... وفي
كافة المجالات.

...وفي هذا الجانب تحديداً فقد أتى قانون المالية لسنة
2008 بأحكام وترتيبات هامة... من المؤكد أنها ستعكس
إيجابياً على كافة مكونات المجتمع... وعلى كافة قطاعات
التنمية في البلاد.

...فهو من جهة جاء بأحكام سوف يكون لها تأثير واضح على
تعزيز القدرة الشرائية للمواطن وتحسين ظروفه المعيشية...

ومن جهة أخرى فإن هذه الأحكام ستساهم من دون شك
في دعم حركية التنمية الوطنية...

قانون المالية لا يعالج كافة المشاكل

...قانون المالية لهذا العام أعطى موضوع الرقابة على
تنفيذ الميزانية العامة للدولة وعلى المال العام بصفة
عامة كل الأهمية التي يستحقه... أهمية سيكون لتطبيق
بنودها أبعد الأثر... في مجال تحقيق النجاعة وتوفير
الشفافية لعمل الدولة وأعوانه...

...ودون الدخول في تفاصيل مضمون القانون... وفي
الأرقام التي يتضمنه... فإننا نقول أن هذا القانون جاء
مستجيباً لعدد هام من انشغالات المواطن... وإن ارتفعت
أصوات هنا وهناك لا تعترف بكل إيجابيات هذا القانون...
فهذا أمر لا يفاخرون...

...أن تكون الإجراءات المتضمنة في قانون المالية غير
كافية لمعالجة كافة المشاكل التي تواجه المجتمع فهذا أمر
ممكن نقاشه... أما القول بأن القانون لم يأت بجديد... فهذا
ما لا يمكن فهمه بل فهم أغراض أصحابه...

صحيح أن المواطن يشكو من غلاء المعيشة وارتفاع أسعار
بعض المواد... ولكن الصحيح أيضاً هو أن جهوداً واضحة قد
بذلت من أجل التقليل من الضغوط الواقعة على كاهل

إذا كنا نحرص على تنظيم هذا اللقاء مع نهاية كل دورة...
فإن ذلك يجد مبرره في اطراد التعامل وصراحة النص...

...إننا ندرك أن الجلسة التي نعقدتها اليوم هي جلسة
احتفائية عادية لكنها تحمل في طياتها دلالات بارزة في
إطار العمل المؤسساتي،

كونها تعطي الإمكانية إلى الهيئتين (التشريعية
والتنفيذية) لكي تلتقيا في رحاب غرفتي البرلمان ولتكونا
شاهدين على نتيجة جهد كانتا صانعتاه...

واللقاء في مثل هذه المناسبة هو دائماً لقاء لتقييم الجهد
واقتراح صيغ العمل المشترك والتعليق على ما تظهره
الساحة السياسية الوطنية من جديد...

لقد سبق لي أن أعلنت في كلمتي لدى افتتاح الدورة
الخريفية هذه... أن هذه الأخيرة ستكون دورة يغلب عليها
العمل التشريعي... وقلت أيضاً أن السياسة لن تكون غائبة
خلال الفترة...

واليوم وقد استنفذنا جدول أعمال الدورة وعشنا وعايشنا
أحداث وتطورات خلال الفترة نود العودة إليها جرداً
وتعليقاً...

...لكن قبل هذا وذلك أود أن أتوجه بالشكر والعرفان لكل
الذين عملوا وتعاونوا على تحقيق الحصيلة... وأين كان
موقعهم...

...وفي هذا الإطار فلا بد لي من التذكير بأننا خلال الفترة
قمنا بدراسة والمصادقة على عدد معتبر من النصوص
القانونية الهامة كما نحن ساهمنا في العديد من
النشاطات البرلمانية والسياسية...

فعلى الصعيد التشريعي، يبقى قانون المالية كالعادة هو
القانون المحوري الذي يسترعي دائماً الاهتمام ويحظى
بالرعاية من قبل أعضاء التمثيلية الوطنية ومن قبل
المواطن بالطبع.

• وفي كلمته بمناسبة
افتتاح دورة الربيع
2008، تطرق رئيس
مجلس الأمة لمشاريع
القوانين المنتظرة،
مبرزاً أهميتها ودورها
في مسار التنمية
الوطنية وتجسيد
الإصلاحات التي
تضمنها برنامج رئيس
الجمهورية.

• من جهة أخرى،
تحدث رئيس المجلس
عن البرنامج الفكري
والثقافي الذي أعده
المجلس للفترة المقبلة،
وعدد المحاور الكبرى
لهذا النشاط البرلماني
الهام (صفحة 9 و8).

• كما شدد على
الأهمية التي يوليها
لتظاهرة اليوم
البرلماني للطفل
باعتباره حدثاً يعكس
الحرص على التواصل
بين الهيئة / المؤسسة
وفئات المجتمع.

بدره عامرة، والأخ عبد الحميد لطرش، إلى جميع اخوتنا الذين لم يعودوا من هذه الدنيا، العرفان والدعاء بالرحمة والمغفرة في هذه الذكرى التي هي ذكراهم أيضاً...

أهمية التجاوب مع تعديل الدستور لما فيه مصلحة البلاد

في بضع كلمات أود التوقف عند بعض المحطات وأعبر عن الرأي حول بعض القضايا... وفيها أبدأ بالقول بأن المراجعة الدستورية لم تعد مطلباً حصرياً لعائلة سياسية معينة أو أخرى... وهي لم تعد مجرد مطلب عاج تنادي به فئة أو مجموعة محدودة من ضمن المجتمع... ولكنها أصبحت مطلباً فرضه الواقع وتدعمه شرائح واسعة من المجتمع يزداد عددها مع مرور الأيام... إنه مطلب لأهميته يجب أن يُؤخذ بكل الجدية التي يستحقها والتجاوب معه بما يخدم مصلحة البلاد والأمة...

موقف آخر نريد التعبير عنه وأعني به التفجيرات الأخيرة التي عرفتها العاصمة...

إننا نود في هذه المناسبة أن نجدد تديننا بفاعليها ونعبر عن تعاطفنا مع ضحايا هذه العملية الجبانة ونترحم على أرواحهم الزكية. ونقول أن شعبنا لن تخيفه هذه العمليات وإن هي كانت للأسف مؤلمة... وبالوقت نفسه فإننا نعتقد أن مثل هذه الأعمال لن توقف بلادنا عن الاستمرار في خياراتها الرامية إلى إطفاء نار الفتنة واستئصال جذور محركيه...

ولكننا في الوقت ذاته نود أن نحیی قوات الأمن بمختلف أسلاكها في بلادنا لاستماتتهم في حماية مواطنينا ومواطناتنا... وإننا ندعو بالمناسبة كافة أفراد شعبنا إلى اليقظة... لتفويت الفرصة على أعداء الله والوطن ونفشل مساعيهم الرامية إلى إلحاق الأذى بأبناء أمتنا.

حصار الفلسطينيين .. جريمة إنسانية

لن ننهي كلمتنا بالاكتفاء بالحديث عن أوضاعنا الداخلية بل الواجب يحتم علينا في هذه المناسبة تحديد الموقف مما يجري هذه الأيام في فلسطين الجريحة حيث تتواصل سياسة الموت البطيء على شعب بكامله وهي تجري بمرأى ومسمع من المجتمع الدولي...

إن سياسة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة... إن دل على شيء فإننا يدل على توجه الدولة العبرية الرامي إلى مواصلة جريمتها الرامية إلى تنفيذ جريمة القتل الجماعي لأبناء شعب فلسطين... إنها حقاً جريمة ضد الإنسانية كون إسرائيل وبدون حياء تصر على مواصلة جريمة التنكر لتقديم المساعدة لشعب يعاني من الموت الجماعي المحقق.

إننا إذ نستنكر هذا التصرف الهجومي فإننا ندعو إلى ضرورة تحرك الأسرة الدولية لممارسة الضغط على إسرائيل لرفع الحصار على شعب فلسطين في قطاع غزة، وتقديم الدعم والمساعدة لأبناء هذا الشعب الضحية...

وإننا بالوقت ذاته ندعو أشقاءنا في فلسطين إلى تجاوز الإشكالات القائمة بينهم وتوحيد صفوفهم لمواجهة العدو الحقيقي ومواصلة نضالهم من أجل انتزاع حقهم في الاستقلال وإقامة الدولة وعاصمتها القدس.



الأمر الذي يعطيه الوزن والمكانة... ناهيك عن كونه يُعد بحق قوة ترجيح.

السنوات العشر المنصرمة عمل أعضاء المجلس بهدوء لكن بفعالية البعض اعتبر هذا الهدوء ركوداً والبعض الآخر قال بأنه تخلي عن المسؤولية... والحقيقة هي غير ذلك... لأن أعضاء مجلس الأمة بمختلف إنتماءاتهم السياسية كانوا باستمرار يدركون بأن الحكمة تقتضيهم حسن الاختيار قبل اتخاذ القرار وفي جميع الحالات كانوا يرجحون المصلحة العامة على غيرها من الاعتبارات... وفي كل مرة كانوا يتجنبون خيار الرفض والتعطيل الذي منحهم آياه القانون...

والآن وقد مرت الفترة الحرجة التي اجتازتها البلاد وأثبتت التجربة حسن أداء الهيئة وجدوى وجدية عمله...

الآن وقد استتب الاستقرار في البلاد وتراجع شعور الخوف من المستقبل... الآن وقد تراجع التردد الذي كان يشوب في بعض الأحيان عمل الدولة بسبب المفاجآت الظرفية المغامرة التي كانت تطرأ بين الحين والآخر... الآن وقد عادت الثقة بالنفس لدى المؤسسات ولدى أعوانها.

...فقد آن الأوان لتقييم جهد الهيئة وجدواه... لكي يحكم القانون الأساسي للبلاد في دورها وفي مهمتها بما من شأنه تحوير الأحكام بما يتماشى وظروف المرحلة... ومتطلبات الوضع الذي تعرفه البلاد والتي تحتاج فيه إلى مزيد من الاستقرار ومزيد من الانسجام في ظل وضوح مهام وصلاحيات المؤسسات، والفاعلين في إطاره... وبما يحقق التكامل والتضامن ما بين المؤسسات وبما يحقق الاستقرار والاستمرارية لعمل مؤسسات الجمهورية.

المناسبة تحتم علي تقديم الشكر والعرفان لكل من انتمى وشارك في عمل الهيئة وساهم في تحقيق حصيلة جهودها.

المناسبة تفرض علي أيضاً الترحم على كل أولئك الذين غادرونا للالتحاق بالرفيق الأعلى... فيالي المرحوم محمد الشريف مساعدي، إلى الحاج موسى أخموخ، إلى المجاهدة

...ما أريد التأكيد عليه في المناسبة هو السعي لإعطاء بعض القراءات الخاصة بالهيئة وأهميتها وجودها وبضرورة تفعيل وتوسيع مجالات عملها... ومن هذه الزاوية وفي كلمات قصيرة سوف أسعى لإعطاء فهمي الخاص للدور والمهمة والآفاق المتصورة... وفي هذا الأمر أقول :

– مجلس الأمة أنشئ حقاً في ظرف تاريخي وسياسي مميز. لكنه أنشئ أيضاً في إطار منظور طموح لدعم ولتكريس التوجه الديمقراطي الرامي إلى إقامة منظومة مؤسساتية تعددية متطورة... وهو من هذه الزاوية كان فضاءً للنقاش وللمواجهة الرأي بالرأي الآخر وهو لذلك أيضاً أثبت جدوى الوجود ووفر للأداء البرلماني المصادقية وللبناء المؤسساتي الصلابة والنجاحة... من جهة ثانية فإن قيام الغرفة العليا للبرلمان الجزائري أعطت لمضمون النصوص التشريعية كل الجدية والرصانة المطلوبة...

...أعضاء مجلس الأمة من جهتهم ومن خلال أدائهم لعبوا دورهم كاملاً فلم يبالغوا في استخدام الصلاحيات التي خولهم إياها الدستور ولم يستعملوا حق الرفض من أجل الرفض... شعوراً منهم بتبعات هذا الموقف... وهم باستمرار كانوا يرجحون المصلحة العليا للبلاد على كل الاعتبارات الأخرى... وفي كافة مواقفهم كانوا يفضلون لفت الانتباه لما يجب فعله وفي كل مرة كانوا يطالبون عبر التوصيات إلى استدراك النقص المسجل في النصوص المحالة عليهم...

السنوات العشر أكدت حقيقة مفادها أن التعددية المؤسساتية (بعد كل هذه الفترة) لم تعد مجرد تجربة، بل هي أكدت أن مجلس الأمة أضحت حقيقة متجذرة يتوجب ترسيخها وتحسين أدائها وتوسيع مجالات عملها بما يخدم الممارسة الديمقراطية ويوفر العمل الجيد للأداء التشريعي والبرلماني...

وبالإضافة إلى هذه... فإنه يمارس بالواقع مهمة القراءة الثانية لمشاريع القوانين الصادرة عن الهيئة التشريعية.

الدور المسؤول الذي لعبته إطرارات الأحزاب السياسية ومناضليها والمرشحين فيه...

وضمن هذه الحركة الوطنية لم يتخلف أعضاء مجلس الأمة بل هم كانوا باستمرار في المقدمة...

...الإدارة العمومية التي وفرت كافة الترتيبات المادية والبشرية المساعدة للسير الحسن للعملية... هي الأخرى تستحق الشكر والتأييد...

...صحيح أن تنصيب الأجهزة التنفيذية للهيئات المنتخبة محلياً عرف بعض المصاعب لكنها مصاعب سرعان ما عولجت أو هي في طريقها للعلاج... لكن بروزها مرة أخرى يستنطق الجميع ويدعوهم إلى المطالبة بضرورة التعجيل بتقديم النصوص القانونية الخاصة بمراجعة القوانين الناظمة لعمل البلديات والولايات وأيضاً تلك المتعلقة بالانتخابات وإحالتها على البرلمان للبت فيه...

لأن بهذه المراجعة وبها خاصة يكون بمقدور المجالس المنتخبة محلياً أن تؤدي دورها بالشكل الأمثل...

عشر سنوات في المسيرة والتعددية المؤسساتية لم تعد تجربة

لا يمكنني أن أنهى كلمتي في هذه المناسبة دون التذكير بأن في هذا الشهر منذ سنوات عشر أسست هيئتين... ولرمزية الموعد... الواجب يقتضي منا التوقف بعض الوقت عند المناسبة واستقراء بعض فصول المسيرة... وفيها نقول :

خلال السنوات العشر الماضية، كم من نقاشات مثمرة أجريناها وكم من نصوص هامة صادقتنا عليها وكم من نشاطات حققناها... وكم من نتائج إيجابية لصالح الهيئة والوطن قمنا بها؟...

إنها إنجازات وحقائق تعرفونها أو تتذكرون مجرياتها !... لهذا فإنني في هذه المناسبة لن أسترسل في تعدادها... وبإمكانكم الرجوع إلى تفاصيله...



مجلس الأمة أنشئ حقاً في ظرف تاريخي وسياسي مميز. لكنه أنشئ أيضاً في إطار منظور طموح لدعم ولتكريس التوجه الديمقراطي الرامي إلى إقامة منظومة مؤسساتية تعددية متطورة...

مع انطلاق دورة الربيع



رئيس المجلس يبرز محاور النشاط الفكري

مختلف ولايات الوطن وأبنائنا في الهجرة ليتعارفوا ويناقشوا ويعرفوا بوجهات نظرهم الخاصة بالمحيط الذي يعيشون فيه ويرفعوا التوصيات الخاصة بهم إلى الجهات المعنية... إنه فضاء مفتوح للحوار ما بين الأطفال وللأطفال.

... إذن، اليوم البرلمان للطفل ليس نشاط واجهة بل هو تظاهرة جدية تكتسي أهمية بيداغوجية لاتنكر.

عبد القادر بن صالح،
رئيس مجلس الأمة
من كلمة افتتاح دورة الربيع
02 مارس 2008

• ... وإلى جانب هذه الندوة سوف ينظم مجلس الأمة في إطار جلسات الأيام الدراسية حول الدفاع الوطني ندوة أخرى لمواصلة البحث حول الموضوع الذي من سنوات فتحناه والذي حوله نواصل البحث، حيث سوف نخصص فعالياته هذه المرة "لمفهوم الدفاع الاقتصادي".

• ... مجلس الأمة وبالتنسيق مع لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، سينظم ملتقى آخر في رحاب الهيئة وسيخصص للتعرف على سياسات المنظمة العالمية للتجارة وآلياتها ويحسب المهمين بجدوى الانضمام لها.

• وكما في الماضي برمجتنا لدورة الربيع هذه يوما -لبرلمان الطفل- يوم سوف ينظم بمساعدة وزارة التربية الوطنية وعدد من الوزارات ذات الصلة، يوم يلتقي فيه نجباء التلاميذ الوافدين من

البرلمانيين، بل هي ستكون فضاء يعطي الباحثين والجامعيين الإمكانية لتقديم عصارات فكرهم وفي مختلف مجالات القانون والاقتصاد والسياسة وفي كيفية الأداء لدى مؤسسات الدولة... وهكذا فإن أربعة نشاطات رئيسية على الأقل ستتنظم خلال الدورة.

• ... مسألة حقوق الإنسان التي هي من صلب اهتمام البرلمان، ومن أبرز الانشغالات التي تواجه العالم الذي نعيش فيه ("حيث تكثر الصراعات وينتشر العنف وتزداد التجاوزات") وحولها سينظم مجلس الأمة ملتقى فكريا يربط ما بين المبدأ ("مبدأ حقوق الإنسان") وواحد من رموز المقاومة في بلادنا ... رجل اقترن اسمه بالسيف والقلم وعبقريته تنظيم الدولة والدفاع عن حقوق الإنسان ... إنه الأمير عبد القادر بن محي الدين...

وهي تساعد على جمع ودعم التوصيات التي يرفع بها إلى القطاعات المعنية أو لفت الانتباه إلى النواقص والفراغات الموجودة في هذا النص أو ذلك أو إلى إبراز التناقض المسجل هنا وهناك ... نقول بدعمها بالحجج والمبررات المقنعة...

وما دعوتهم لأن تكون أبواب مجلس الأمة في وجه المجتمع وخاصة على نخبته المستنيرة إلا دليل آخر على جدية خيار أعضاء هذه الهيئة وإيمانهم الراسخ الرامي إلى ضرورة تقوية التواصل ما بين أعضاء الهيئة ومكونات المجتمع، للإفادة والاستفادة بالجديد والمفيد من الأفكار ناهيك عن كون هذا التلاقح يصبح مع مرور الأيام مخزوننا معرفيا مفيدا لعمل الهيئة ولأعضائها في أداء مهمتهم.

• لهذا وكما جرت العادة، فإن النشاطات المبرمجة للدورة لن تبقى محصورة في المواضيع الخاصة

• ولئن كان مجلس الأمة يقدم على تنظيم وبرمجة ندوات فكرية وأيام دراسية وملتقيات علمية بين البرلمانيين وبينهم وبين مختصين في مجالات القانون والاقتصاد والاجتماع إلخ ... فإنه يفعل ذلك من منطلق القناعة... التي تؤكد على التلازم الموجود ما بين مهمة عضو البرلمان وهذا الشكل من أشكال الأداء الفكري والبرلماني...

إننا نعيش في عالم سريع التحول، كثير التحديات، وإسع الآفاق وكبير التطلعات. ولن يكون بمقدور المشرع - في مثل هذه الظروف - مسابقة كل هذا التحول ما لم يتابع ويستنير بالجديد من الأفكار التي تتداول في مختلف المجالات وفي شتى الأماكن...

ذلك أن هذه الآراء وتلك التجارب تعد باستمرار مرجعا ومصدر إلهام في أداء عضو البرلمان: يستعين بها في تعزيز وتعميق النقاش وفي إثراء مضامين النصوص

لقد أصبح تقليدا في مجلس الأمة أن يرافق هذا الأخير نشاطاته التشريعية والرقابية بنشاط آخر مكمل وهو في أهميته لا يقل عن الأداءات البرلمانية الأخرى كونه يلتقي في غايته النهائية مع المهام الأخرى التي ذكرناها بل هو يكملها...

ونعني به النشاط الفكري الرامي إلى ترقية وتعميم الثقافة البرلمانية. إنه نشاط مفيد ولأهميته فقد أصبح واحدا من خصوصيات عمل غرفتنا البرلمانية بل هو أصبح كذلك بالنسبة لجل الغرف العليا في العالم...



في سياق إصلاح العدالة :

قانون الإجراءات المدنية والإدارية

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص قانون الإجراءات المدنية والإدارية خلال جلسة عامة عقدها يوم السبت 26 جانفي 2008، الجلسة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة بحضور وزير العدل حافظ الأختام والعلاقات مع البرلمان.

وفيما يتعلق بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة عن جهات قضائية أجنبية أوضح الوزير أن الجهات القضائية الجزائرية لا تنفذ إلا الأحكام والقرارات الصادرة باسم الشعب الجزائري والممهورة بالصيغة التنفيذية. وهذا ما التزمت به وزارة العدل في كل اتفاقياتها مع الدول الأخرى.

أما عن سؤال حول الوساطة، أكد أنها إجراء جديد تم تكريسه في المنظومة التشريعية الجزائرية استجابة لتقاليد المجتمع الجزائري، والذين تعهد إليهم هذه المهمة تتوفر فيهم شروط معينة من نزاهة وكفاءة مقدرة على حل النزاعات، كالقضاة المتقاعدين وأساتذة الجامعات والمحامين... وسيخضع هذا الإجراء الجديد للرقابة المباشرة من طرف القضاة، ويقع تحت سلطة القاضي الذي يعين الوسيط. كما أن المحاضر التي يحررها الوسيط يعتمدها القاضي الأمر بالوساطة، ويمهرا بتوقيعه لتكسب الصيغة القانونية التنفيذية.

كيفية سير الخصومة أمام هذه الجهة القضائية من وقت رفع الطعن بالنقض إلى إصدار القرارات.

المحور الثالث : طرق تنفيذ الأحكام والقرارات تناول هذا المحور المبادئ التي تحكم تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية.

المحور الرابع : الإجراءات المتبعة أمام الجهات القضائية الإدارية حيث تم في هذا المحور تكريس مبدأ الأزواجية القضائية، وذلك بإرساء قواعد إجرائية مفصلة تخص المحاكم الإدارية ومجلس الدولة.

المحور الخامس : الطرق البديلة للتسوية وحل النزاعات : والمتمثلة في الصلح والوساطة والتحكيم، وقد تم التكفل بالإجراءات الخاصة بهذه الطرق في جملة من الأحكام.

غير أن الأحكام الواردة في هذا النص لن تصبح سارية المفعول إلا بعد سنة واحدة (01) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية حسب المادة 1062 منه. كما تلغى أحكام الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية بموجب هذا القانون حسب المادة 1064.

إلزامية تمثيل الخصوم .. الوساطة .. والإختصاص

أكد وزير العدل حافظ الأختام أن إلزامية تمثيل الخصوم في القضايا المدنية بمحام أمام المجالس القضائية، يُعد تأكيداً لمبدأ دستوري تضمن فيه الدولة حق الدفاع للمواطنين على قدم المساواة إضافة إلى أنه يكرس مبدأ المساعدة القضائية للمعوزين، ويعزز سير مرفق العدالة.

حيث الصلاحيات، الاختصاص النوعي والاختصاص الإقليمي، الشروط الشكلية المطلوبة في الدعاوي المرفوعة أمام هذه الأقسام، كيفية تقديم الطلبات والفصل فيها... إلخ.

• بالنسبة للإجراءات الخاصة بالمجلس القضائي : تم التطرق في هذا المجال إلى الإجراءات المتبعة أمام المجلس القضائي الذي يشترط أن تتم بالكتابة أساساً وكذا إلى كيفية تشكيل المجالس القضائية وسيرها، وكذا الشروط الشكلية المطلوبة للتقاضي أمام هذه الجهة. كما نص هذا القانون على إلزامية تمثيل الأطراف أمام هذه الجهة القضائية بمحام ما لم ينص القانون على خلاف ذلك باستثناء مادتي شؤون الأسرة والشؤون الاجتماعية بالنسبة للعمال.

• بالنسبة للإجراءات الخاصة بالمحكمة العليا: تم تناولها من حيث الشروط المطلوبة توفرها لرفع الطعون أمامها، وكذا الشروط الشكلية لقبول عريضة الطعن ومذكرات الرد والأجال المحددة لذلك، كما تناولت مواد هذا النص

تحديد قيمة النزاعات كما تضمن هذا المحور موضوع الاختصاص النوعي والإقليمي .

كما ورد في هذا المحور جملة من الأحكام تعلق على الخصوص بـ:

- حضور الخصوم واستجوابهم،
- الإنابات القضائية بمختلف أشكالها وكيفية تنفيذها،
- الخبرة من حيث تعيين الخبراء وتحديد أتعابهم،
- تنفيذ الخبرة، الحكم المتعلق بهذه الخبرة.
- المعاینات والانتقال إلى الأماكن.
- الشهود من حيث سماعهم تخلفهم عن الحضور، عدم قبول شهادتهم... إلخ.
- مضاهاة الخطوط، تزوير العقود الرسمية وكذا العرفية، أداء اليمين... إلخ.

المحور الثاني : الأحكام الخاصة بكل جهة قضائية، حيث تناول المحور الإجراءات الخاصة بكل جهة قضائية وفصلها على النحو التالي:

- بالنسبة للإجراءات الخاصة بالمحكمة : تم التطرق في هذا المجال إلى الإجراءات المتبعة أمام بعض الأقسام منها قسم شؤون الأسرة، القسم الاجتماعي، القسم العقاري، وذلك من

أكد وزير العدل حافظ الأختام الطيب بلعيز خلال عرضه للنص أمام أعضاء مجلس الأمة، أن نص القانون المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية يندرج في إطار إصلاح العدالة، ويهدف إلى معالجة النقائص والإختلالات المسجلة في الإجراءات السارية، ويتضمن جملة من الأحكام ترمي إلى إرساء قواعد قانونية تضمن المساواة بين الأطراف المتخاصمة عند اللجوء إلى العدالة، وتعزز حقوق الدفاع وتكرس مبدأ الطعن في الأحكام والقرارات القضائية وأحقية تنفيذها.

كما أوضح السيد الوزير أن النص القانوني تكفل بمسار النزاع المرفوع أمام القضاء، بدءاً من تسجيل الدعوى والتحقيق في القضية مروراً بوسائل الإثبات وسماع الشهود، وصولاً إلى النطق بالحكم وتنفيذه بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بالمنازعات المطروحة أمام الجهات القضائية الإدارية، وأخيراً الطرق البديلة للتسوية الودية المتمثلة أساساً في الصلح والوساطة والتحكيم.

أضواء على النص :

يتضمن نص القانون المتعلق بالإجراءات المدنية والإدارية الموجه للدعاوي المرفوعة أمام الجهات العادية والجهات القضائية والإدارية حسب مادته الأولى على 1065 مادة، مقسمة إلى خمسة (05) محاور أساسية وهي :

المحور الأول : الأحكام المشتركة بين مختلف الجهات القضائية حيث تضمن 409 مادة تعلق بشروط قبول الدعوى، العريضة الافتتاحية للدعوى وشروطها، الأجل القانوني الخاصة بالتكليف بالحضور، كيفية تقديم المستندات والوثائق الدائمة، تحديد موضوع النزاعات مع

.. الإسراع في مراجعة قانون المساعدة القضائية

بعد الاستماع لرد الوزير على انشغالات الأعضاء اجتمعت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان برئاسة رئيسها السيد محمد الصالح زيتوني، وأعدت تقريراً تكميلياً صادقت عليه والذي تضمن جملة من التوصيات منها:

- 1 ضرورة الإسراع في مراجعة قانون المساعدة القضائية، بما يضمن المرونة والسرعة ويكفل حق المواطن في الحصول على الدفاع أمام المجالس القضائية، التي أصبحت توكل المحامي أمامها وجوباً في ظل هذا النص.
- 2 أن تكون إجراءات الخصومة سرية في القضايا التي تمس بحرمة الأسرة.
- 3 أن يتم تنظيم مهمة الوساطة المنصوص عليها في هذا النص عن طريق القانون وعدم ترك الموضوع للتنظيم، نظراً لأهمية هذه المهمة وعلاقتها المباشرة بمرفق العدالة.



... تسعيرة الأعمال الطبية التي تجاوزها الزمن، أرجعها الوزير إلى قدمها والتي تعود إلى تشريع سنة 1987، مبينا أنه سيتم لاحقا تجديد تسعيرة جديدة.

وأوضح بخصوص تعويض الأدوية والسعر المرجعي، أن الجزائر تجاوزت الحد الأدنى للأدوية المعوضة المحددة من طرف المنظمة العالمية للصحة، كون الدولة الجزائرية تراعي البعد الاجتماعي إذ تعوض كل الأدوية الأساسية بنسبة 100%.

وردا عن التساؤل الخاص بالسند التنفيذي للبنوك والمؤسسات المالية، أشار إلى أن هذا السند منصوص عليه في قانون الإجراءات المدنية، بحيث يمكن للدائن أن يقوم بالمعارضة أو حجز مال المدين لدى الغير، بشرط أن يقدم السند التنفيذي لقبول الحجز، ونفس الإجراءات تقوم بها هيئة الضمان الاجتماعي الدائنة للمعارضة على الحسابات الجارية البريدية والبنكية لمدينيها.

توصيات اللجنة

بعد استماعها لعرض الوزير أعدت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني برئاسة السيد حمود شايد، تقريرا تكميليا صادقت عليه جاء فيه أن اللجنة تثمن نص القانون باعتباره سيهدف إلى حماية حقوق المؤمنين اجتماعيا من جهة، والمحافظة على التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي من جهة أخرى.

وبالنسبة للتساؤل الخاص بالتعويض عن حوادث العمل والرجوع على الغير والحرمان من الحصول على التعويض من شركة التأمين والاكتفاء بالتعويض من صندوق الضمان الاجتماعي، أكد الوزير أن الدولة تتدخل لضمان التوازن المالي، أما التعويض من طرف الضمان الاجتماعي فهدفه هو ضبط الإجراءات وتفادي نفقات إضافية وإضاعة حقوق المؤمن له اجتماعيا. مشيرا إلى أن مشكل الاشتراكات الذي تواجهه المنظومة الوطنية للتقاعد أدى إلى إنشاء الصندوق الوطني لاحتياط التقاعد والذي خصص له نسبة 2% من الجباية البترولية لضمان ديمومة منظومة التقاعد للضمان الاجتماعي.

أما عن الانشغال المتعلق بصلاحيات اللجنة التقنية ذات الطابع الطبي، أوضح أن هذه اللجنة منصوص عليها في قانون 83-15 وبعض التشريعات وهي تتماشى وكل الإصلاحات التي يعرفها الضمان الاجتماعي، خاصة ونحن مقبلون على نظام التعاقد مع المؤسسات الصحية والأطباء، وتختص هذه اللجنة في الفصل في الأعمال الطبية التي تترتب عليها نفقات كبيرة غير مشروعة على عاتق الضمان الاجتماعي.

وفي معرض رده عن السؤال الخاص بتسعيرة الأعمال الطبية التي تجاوزها الزمن، أرجعها الوزير إلى قدمها والتي تعود إلى تشريع سنة 1987، مبينا أنه سيتم لاحقا تجديد تسعيرة جديدة.

الاعتراضات المتعلقة بالزيادات والغرامات على التأخير عندما يقل مبلغها عن مليون دينار جزائري (1,000,000 دج). يحدد عدد أعضائها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

أما الثانية فهي لجنة وطنية مؤهلة للطعن المسبق ضمن كل هيئة للضمان الاجتماعي، مهمتها هو البت في الطعون المرفوعة ضد قرارات اللجان المحلية للطعن المسبق ووجوب اتخاذ القرار في أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ استلام العريضة. أما عن تشكيلتها وتنظيم سيرها يحددها التنظيم.

كما نص القانون على إنشاء لجنة عجز ولائية مؤهلة (حسب المادة 31) أغلب أعضائها أطباء مهمتها هو البت في الخلافات الناجمة عن القرارات الصادرة عن هيئات الضمان الاجتماعي في أجل ستين (60) يوما من تاريخ إستيلاء العريضة والمتعلق بـ:

- حالة العجز الدائم، الكلي أو الجزئي الناتج عن حادث عمل أو مرض مهني يترتب عنه ريع،

- قبول العجز وكذا درجة ومراجعة حالة العجز في إطار التأمينات الاجتماعية.

تساؤلات .. وتوضيحات

أوضح السيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بخصوص التساؤل حول دقة المصطلحات وتحديد مدلولها، أن تغيير المصطلح هو تغيير لسياسة الدولة التي تريد تحقيقها وكذا تغيير ما هو متفق عليه في المجتمع بأكمله، كما أن لكل من مصطلحي "الضمان الاجتماعي" و"التأمين" فلسفة ومبادئ عامة في السياسة الاجتماعية، مشيرا إلى أن هذا القانون لا يطرح أي إشكال في التطبيق والمصطلحات.

أما عن الانشغال الخاص بالعقوبات الجزائية المشددة التي جاء بها النص من أجل محاربة الغش والتزوير ويضع حدا للنفقات غير المشروعة، وبالتالي المحافظة على التوازنات المالية للضمان الاجتماعي، كما أن ردع هذه التصرفات لا يفقد مصداقية الدولة بل يساهم في بناء دولة قوية مبنية على أسس قانونية سليمة.

وردا عن الانشغال المتعلق بتشكيل اللجنة المحلية المؤهلة للطعن المسبق، أوضح أن المادة 6 لا تطرح أي إشكال إذ تنص صراحة على تشكيل هذه اللجنة، مشيرا إلى أن تشكيل اللجنة الوطنية المؤهلة للطعن المسبق تركز للتنظيم وهي لا تخرج عن تشكيل اللجنة المحلية.

وبخصوص الإحالة على التنظيم، أكد الوزير أن التنظيم بموجب الدستور يضمن تطبيق القانون، ويجوز الطعن فيه أمام القضاء الإداري عندما

في اتجاه أنسنة العلاقات في هيئات الضمان الاجتماعي



تطرق السيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي خلال عرضه لنص القانون المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي، للأهداف المتوخاة منه وأهم محاوره.

الجزائر، وأن تتوفر على آليات تحصيل ناجعة تعد جزءا أساسيا لمواجهة الإشكالية، فموارد الضمان الاجتماعي حاليا - يضيف الوزير - مبنية على اشتراكات العمال والمستخدمين، وهو الأمر الذي يؤكد أهمية ترقية التشغيل كعنصر آخر في مواجهة إشكالية التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي، وفي هذا الصدد فإن وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على وشك الانتهاء من سياسة التشغيل، وهذا بالتنسيق بين مختلف القطاعات التي لها دور في ترقية التشغيل.

المنازعات .. الإجراءات .. والتحصي

يحتوي النص على 91 مادة مقسمة على سبعة أبواب الهدف منه حسب المادة الأولى تحديد:

- منازعات الضمان الاجتماعي وإجراءات تسويتها،
- إجراءات التحصيل الجبري لاشتراكات الضمان الاجتماعي وديونه الأخرى،
- الطعون ضد الغير والمستخدمين.

في حين تشمل المنازعات حسب المادة الثانية من نص القانون على المنازعات العامة، المنازعات الطبية، المنازعات التقنية ذات الطابع الطبي.

كما نص القانون على تشكيل لجنتان الأولى محلية مؤهلة للطعن ضمن الوكالات الولائية أو الجهوية لهيئات الضمان الاجتماعي، مهمتها البت في الطعون التي يرفعها المؤمن له اجتماعيا والمكلفون ضد القرارات التي تتخذها مصالح هيئات الضمان الاجتماعي. كما تبت في

حيث أوضح في عرضه أمام أعضاء المجلس أن الإصلاحات التي تم الشروع فيها منذ أكثر من أربع سنوات في قطاع الضمان الاجتماعي ارتكزت على ثلاثة محاور كبرى وهي:

- المحور الأول: يتعلق بعصرنة القطاع.

- المحور الثاني: يتعلق بتحسين الخدمات وأنسنة العلاقات في هيئات الضمان الاجتماعي.

- المحور الثالث: يتعلق بضمان المحافظة على التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي بما يضمن ديمومتها على نفس المبادئ التي أسست عليها.

مضيفا أن نص هذا القانون يأتي في إطار الإصلاحات المتعلقة بالمحور الثالث والخاص بالمحافظة على التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي، كما يأتي في إطار تحيين المنظومة التشريعية الوطنية ومن ضمنها القانون المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي والذي مرت عليه أكثر من أربع وعشرين (24) سنة، ولتدعيم مهمة التحصيل والرقابة وإرساء قواعد التسيير الراشد للموارد وللتحكم في النفقات وضمان حقوق الأطراف مع ضمان الوفاء بالتزاماتهم.

كما أشار الوزير إلى أن إشكالية التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي أصبحت تعرفها جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة نتيجة النفقات المتزايدة للصحة، إذ أن فرع التأمين عن المرض يعد أول فرع لنفقات الضمان الاجتماعي في جميع الدول بما فيها

التي لا تخرج عن تشكيل اللجنة المحلية.

كما أشار الوزير إلى أن إشكالية التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي أصبحت تعرفها جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة نتيجة النفقات المتزايدة للصحة، إذ أن فرع التأمين عن المرض يعد أول فرع لنفقات الضمان الاجتماعي في جميع الدول بما فيها

كما أشار الوزير إلى أن إشكالية التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي أصبحت تعرفها جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة نتيجة النفقات المتزايدة للصحة، إذ أن فرع التأمين عن المرض يعد أول فرع لنفقات الضمان الاجتماعي في جميع الدول بما فيها

كما أشار الوزير إلى أن إشكالية التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي أصبحت تعرفها جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة نتيجة النفقات المتزايدة للصحة، إذ أن فرع التأمين عن المرض يعد أول فرع لنفقات الضمان الاجتماعي في جميع الدول بما فيها

كما أشار الوزير إلى أن إشكالية التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي أصبحت تعرفها جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة نتيجة النفقات المتزايدة للصحة، إذ أن فرع التأمين عن المرض يعد أول فرع لنفقات الضمان الاجتماعي في جميع الدول بما فيها

كما أشار الوزير إلى أن إشكالية التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي أصبحت تعرفها جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة نتيجة النفقات المتزايدة للصحة، إذ أن فرع التأمين عن المرض يعد أول فرع لنفقات الضمان الاجتماعي في جميع الدول بما فيها

كما أشار الوزير إلى أن إشكالية التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي أصبحت تعرفها جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة نتيجة النفقات المتزايدة للصحة، إذ أن فرع التأمين عن المرض يعد أول فرع لنفقات الضمان الاجتماعي في جميع الدول بما فيها

عمل تشاوري واسع بمشاركة أكثر من ألف خبير من وطنيين وأجانب أفضت إلى ضبط أربع مائة تخصص، تتفق وحاجيات السوق. وهذه المدونة تتسم بالديناميكية والمرونة وقابلة للتعديل حسب المستجدات التي قد تطرأ على السوق العمل كبروز حرف جديدة.

وبشأن التوجيه، أشار السيد ممثل الحكومة أنه ونظرا للأهمية التي يتسم بها هذا العمل البيداغوجي، فقد تم توظيف منذ سنة 2001 حوالي 550 إطارا جامعيًا متخصصا في علم النفس التربوي، يعنون بمرافقة وتوجيه المتربصين في تجسيد مشاريعهم المهنية.

فضلا عن ذلك، فقد تم تنصيب لجان ولائية، تضم ممثلين عن قطاع التكوين والتعليم المهنيين وقطاع التربية الوطنية، تسهر على إرشاد التلاميذ وتوجيههم وتحسيسهم بمختلف المنافذ المدرسية وعن المسارات المهنية المتاحة ضمن الإصلاح المنشود.

وبخصوص الكتاب التقني، أعرب السيد ممثل الحكومة على حرص القطاع على توفيره في كافة المؤسسات، في الأيام المقبلة، علاوة على وضع معجم للمصطلحات التقنية المتداولة، لتمكين المتربصين من هذه الوسيلة البيداغوجية الأساسية.

وبشأن مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين الخاصة، أوضح الوزير أن الهدف الأساسي للمبادرة الخاصة هو تحقيق الربح لذا تتخذ هذه المؤسسات الشكل التجاري وتخضع بالتالي لقواعد المحاسبة التجارية، طبقا للأحكام القانونية السارية المفعول.

وعن تأطير هذه المؤسسات، أكد السيد الهادي خالدي انه سيصدر مرسوم تنفيذي، يحل محل النص الساري المفعول، ويرفق بدفتر للأعباء، من شأنه ضبط سير هذه المؤسسات، حيث يشترط في مديرها أن يكون أستاذا في التكوين المهني، ناهيك عن خضوعها للتفتيش وللرقابة البيداغوجية التي تخضع لها مؤسسات القطاع.

توصيات اللجنة

- عقد ندوة مشتركة بين قطاعات التربية الوطنية والتعليم والتكوين المهنيين وكذا التعليم العالي حول مسار الجديد للمنظومة التربوية

- ضرورة توفير الكتاب التقني باللغة الوطنية إلى جانب اللغات المعتمدة في التكوين.



المهنيين تتناسب وخصوصية كل جهة من الوطن خاصة مناطق الجنوب التي تتميز بنشاط المحروقات والفلحة الصحراوية والتكفل بالتجهيزات والوسائل البيداغوجية واقتناء الأجهزة التقنية التي يستغني عنها قطاع التربية الوطنية وضرورة توفير الكتاب التقني في مؤسسات التمهين، وخاصة باللغة الوطنية.

رد الوزير

في معرض رده على انشغالات وملاحظات السادة أعضاء المجلس، أوضح السيد الهادي خالدي، وزير التكوين والتعليم المهنيين، فيما يخص الانشغالات الواردة بشأن الاختلال الموجود بين عرض التكوين وحاجيات سوق العمل، أننا نعيش مفارقة تتمثل في ازدياد الطلب على يد عاملة مؤهلة في اختصاصات معينة كالبناء والترخيص والتلحيم مثلا وعرض تكوين لا يستجيب لمتطلبات السوق، مما أدى إلى اختلال في سوق الشغل وتمديد لعمر البطالة.

وقصد تصحيح هذا الخلل، بادر القطاع بإعادة صياغة مدونات شعب التمهين سنة 2005 بعد

وأضاف أعضاء مجلس الأمة بالإشارة إلى أن النص لم يحدد النص الأطر التنظيمية لمؤسسات التكوين والتعليم المهنيين كالمقاييس الواجب توفرها في المسير ومضمون البرامج وغيرها وغياب مفهوم التكوين المتواصل في أرض الواقع وضرورة إنشاء مراكز للتعليم والتكوين



منه بعض مؤسسات التمهين، وغلبة الجانب النظري، فضلا عن غياب المتابعة بعد التكوين وخلو النص من تحديد لغة التعليم وكثرة الإحالة إلى التنظيم، مما يجعل نصا تقنيا أكثر منه توجيهيا ومدى تجاوب القطاع الاقتصادي من قطاع التمهين.

مثل كوريا الجنوبية وألمانيا. وعليه بات من الضروري العودة إلى المرجعية الأصلية للقطاع بثمين العمل اليدوي وترقية الموروث الثقافي للأمة وكذا التكيف مع الأساليب والطرق التكنولوجية الحديثة.

ومن أجل هذه الأسباب، تم اقتراح نص هذا القانون المرجع الذي يحدد دور ومكانة التكوين والتعليم المهنيين ويوضح إطارهما المؤسساتي والتنظيمي ويضمن الانسجام بين عرض التكوين من جهة، وحاجيات سوق العمل، من جهة ثانية.

أثار أعضاء المجلس جملة من الانشغالات والملاحظات تمحورت حول غياب مفهوم موحد للتوجيه المهني، وضرورة تفعيل دور اللجان البلدية للمتمهين نظرا لأهمية المهام المنوطة بها خاصة في تحديد حاجيات البلدية في التمهين وعدم التوافق بين عرض التكوين، من جهة، وسوق الشغل من جهة ثانية، مما يستوجب إعادة النظر في مدونات الشعب والتخصصات حتى تتلاءم مع حاجيات سوق العمل وضرورة العودة إلى مبدأ تكوين المكونين في قطاع التمهين وضعف التأطير الذي تعاني

التكوين والتعليم المهنيين: التأسيس لمسارات جديدة

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم السبت 26 جانفي 2008، على القانون التوجيهي في التكوين والتعليم المهنيين في جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وبحضور السيد الهادي خالدي، وزير التكوين والتعليم المهنيين، ممثلا للحكومة.

أوضح السيد الهادي خالدي، وزير التكوين والتعليم المهنيين، ممثلا الحكومة، أنه ولأول مرة منذ الاستقلال، جاء نص قانون يعد المؤسس لمسار التكوين والتعليم المهنيين في بلادنا، ويضع حدا للكثير من الصعاب التي طرحت منذ عدة سنوات أهمها التداخل في الصلاحيات بين مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين، الأمر الذي أثر سلبا على مردودية وفعالية القطاع.

كما أكد السيد الهادي خالدي أن هذه الإشكالية تبوأ مكانة هامة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وفي اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي توجت أشغالها بتوصيات، في هذا المجال، أهمها ضرورة إعادة هيكلة المنظومة التربوية بكامل مكوناتها واعتبار التكوين والتعليم المهنيين أحد روافد هذه المنظومة كما تم وضع حد لمشكل التداخل في الصلاحيات من خلال تنظيم مسار التكوين والتعليم المهنيين ضمن هذه المنظومة.

وفي نفس السياق، أضاف وزير التكوين والتعليم المهنيين، أن خيار التعليم المهني خيار عالمي، مستعرضا تجارب بعض الدول المتقدمة

التعليم العالي ورهانات اقتصاد المعرفة

100 مليار دج لتدعيم وترقية البحث والتطور التكنولوجي



صادق أعضاء مجلس الأمة في جلسة علنية عقدها المجلس يوم السبت 26 جانفي 2008، على القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1914 الموافق لـ 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل.

تناول السيد رشيد حراوية وزير التعليم العالي والبحث العلمي، في عرضه لنص القانون أمام السادة أعضاء مجلس الأمة حصيلة تنفيذ القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة (1998-2002)، وأثره على زيادة الإنتاج العلمي والتكنولوجي، حيث سمح بتجنيد نحو 15500 أستاذ (باحث وباحث دائم)، ساهموا في تطبيق 27 برنامجا وطنيا للبحث، وأن اعتمادات الصندوق الوطني للبحث العلمي قد تجاوزت 28 مليار د.ج.

وأوضح ممثل الحكومة أنه قد تقرر في إطار البرمجة الخاصة الممتدة ما بين (1998-2004)، تخصيص نسبة 1 من الناتج القومي الخام للبحث العلمي وأن الغلاف المالي المخصص لتدعيم وترقية البحث والتطور التكنولوجي في هذه الفترة يقارب 100 مليار د.ج، موزعة بين تمويل محيط البحث، برامج البحث الوطنية والتجهيزات.

وأكد السيد رشيد حراوية أنه رغم تسارع إيقاع الإنتاج العلمي المسجل كنتيجة لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث، تبقى ضرورة إقامة نظام وطني للبحث يتسم بالفعالية والديمومة، عملية متواصلة. ولتعزيز المكتسبات المحققة، تم إعداد نص القانون المعدل والمتمم للقانون 98-11 للفترة الخماسية القادمة (2008-2012)، يتوخى معالجة الاختلالات التي تم تسجيلها أثناء تنفيذ القانون السالف الذكر.

وأشار السيد الوزير أن تنفيذ هذا البرنامج يقتضي إشراك أكثر من 20,000 أستاذ باحث.

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم السبت 26 جانفي 2008، على نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 وذلك في جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وبحضور السيد رشيد حراوية وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ممثلا للحكومة والسيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.



انشغالات وتساولات الأعضاء

أثار نص القانون نقاشا هاما وثريا تدخل من خلاله عدد من الأعضاء، معربين عن آرائهم وانشغالاتهم حوله، تمحورت أساسا حول قلة الإنتاج العلمي بالنظر إلى القدرات وكفاءات الموارد البشرية التي تتوفر عليها جامعتنا الجزائرية وتسجيل تراجع في عدد الأساتذة الباحثين، مقارنة مع تزايد عدد الطلبة حسب التقرير العام المقدم من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ففي سياق تدخلاتهم دعا السادة أعضاء مجلس الأمة إلى ضرورة إصدار القانون الخاص للباحث على غرار ما هو معمول به دوليا، وردا لاعتبار

فئة الباحثين خاصة إذا علمنا أن ترتيب الراتب الشهري للأستاذ والباحث الجزائري يحتل المرتبة الأخيرة في الترتيب الخاص بأجور الأساتذة في دول إفريقيا، وتمكين حملة الدكتوراه من مواصلة البحث العلمي بعد تخرجهم ونشر ثقافة حماية الابتكار والإبداع من خلال القيام بدورات تكوينية وتحسيسية، هذا إلى جانب ضرورة دعم الباحثين وإعطائهم حقوقهم من خلال وضع إجراءات تضمن تحفيز وجلب الأدمغة، وتصنيف وظيفة الباحث في سلم الوظائف وتشجيع الباحثين حملة الدكتوراه، وتحسين ظروفهم المادية لضمان تفرغهم للأعمال في مجال البحث العلمي.

تدابير جديدة:

- إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وتجديد تشكيلته
- إنشاء مجلس وطني للتقويم مهمته تتمثل في تقويم أنشطة البحث ودعم المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني
- إحداث وكالات للبحث وأقطاب لنشاطات البحث
- إمكانية إنشاء مصالح مشتركة هدفها الاستعمال الأمثل للوسائل والأجهزة والكفاءات
- إنجاز مرافق قاعدية وتوفير تجهيزات كبرى للبحث تهدف إلى تفعيل دور مراكز البحث ووحداته ومخابره
- تلمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- توجيه أنشطة البحث العلمي وموضوعاته وتركيزها على انشغالات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد
- تشجيع القدرات الوطنية على الابتكار والإبداع بوضع الآليات المناسبة للدعم والتحفيز.

وقد أثار نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 99-05 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي نقاشا هاما وثريا لدى أعضاء مجلس الأمة، تركز خصوصا حول مضمون الإصلاح المنشود، أي نظام (ل.م.د) والسبل الكفيلة إلى تطبيقه تطبيقا ناجعا وفعالا في جامعاتنا، كما احتلت قضية المؤسسات الخاصة للتعليم العالي جانبا هاما من النقاش.

المعدل والمتمم والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، يهدف إلى التطوير القانوني للمؤسسات الخاصة التي تقدم تعليما عاليا وتمكينها من النشاط ضمن الأحكام التشريعية والتنظيمية التي يكرسها هذا القانون، وهذا لانسجام منظومة التكوين العالي بشقيها العام والخاص وذلك لحماية حقوق المرتفقين. هذا إلى جانب تحسين النظام المؤسساتي بالمتابعة المستمرة لسير مؤسسات التكوين العمومية، من خلال وضع جهاز مكلف بمتابعة وبتقييم المهام الموكلة لهذه المؤسسات.

الطور الأول مدته ثلاث سنوات، ويتوج بشهادة الليسانس والطور الثاني مدته سنتان ويتوج بشهادة الماستر، أما الطور الثالث فيعد تكوينا للبحث، مدته ثلاث سنوات على الأقل ويتوج بشهادة الدكتوراه، يحصل عليها الطالب بعد مناقشة أطروحة أو تقديم مجموعة أعمال علمية أصلية. وسيسمح هذا النظام (ل.م.د) لمؤسسات التعليم العالي بالتعبير عن ديناميكيتها الذاتية وقدرتها على العمل والابتكار، من خلال بعث عروض تكوين مكيفة مع حاجيات المحيط الاجتماعي والاقتصادي. وأضاف السيد رشيد حراوية أن القانون

مستوى نوعي وأفضل، غير أن التطور السريع الذي عرفه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لم يكن ليحدث دون أن تنجم عنه بعض الاختلالات بسبب الضغوط الناجمة عن التزايد السريع للطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وكذا ضعف اندماج الجامعة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

وعليه، أوضح ممثل الحكومة أنه تم اقتراح القانون المعدل والمتمم لأجل تكريس إصلاح منظومة التعليم العالي بإعادة تنظيم مساراته في نظام يعرف ب (ل.م.د)، أي ليسانس، ماستر، دكتوراه، علما أن

أكد السيد رشيد حراوية، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ممثلا للحكومة، في عرضه لنص القانون، أنه بات من الضروري إصلاح نظام التعليم العالي لضمان التنمية المستدامة والاستجابة للرهانات التي يطرحها اقتصاد المعرفة، علما أن القانون 99-05 المؤرخ في 04 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي شكل إطارا قانونيا لسياسة تعليم عال حقيقية، بفضل تحديد المهام المخولة للتعليم العالي كمرق عمومي، وتحديد الوسائل التنظيمية وغيرها التي تسمح له بالارتقاء إلى

الأسئلة الشفوية عيون على ملفات الساعة

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 24 جانفي 2008 جلسة عامة خصصت لطرح مجموعة من الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء المجلس على أعضاء من الحكومة خصت القطاعات التالية: الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، التجارة، الفلاحة والتنمية الريفية والسكن والعمران.

الجلسة ترأسها السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة، وحضرها إلى جانب وزراء القطاعات المعنية وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خوذري.



قطاع الفلاحة يساهم بـ 10 بالمائة من الإنتاج الداخلي الخام

528,000 هكتار، كما تم استرجاع 3 ملايين هكتار من أصل 7 ملايين هكتار، كانت قد تصحرت.

وفي سياق متصل قال الوزير أن واردات بلادنا تتشكل من أربع



مواد هي القمح بنوعيه، الزيوت، الحليب والسكر. مؤكداً أن حجم استيراد مادة القمح قد عرفت انخفاضا محسوسا بالنسبة للمحصول الصلب واستقرار بالنسبة للمحصول اللين غير أن فاتورة الاستيراد تبقى مرتفعة نظرا لارتفاع غير المسبق لسعرها على مستوى السوق الدولية.

مذكرا في الأخير أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لسنة 2000 أعتمد 04 مرات من قبل برامج 4 حكومات متعاقبة واستفاد من التأطير النوعي المتوفر على مستوى 14 معهد متخصص و13 معهد تكوين تابعة لقطاع الفلاحة بالإضافة لخبرة بعض المنظمات الجهوية والدولية المتخصصة.

وخلال عرضه للمنجزات المحققة في إطار تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ردا على سؤال السيد الحاج العايب عضو مجلس الأمة، حول ما حققه المخطط الذي أعتمد سنة 2000؛ أكد الوزير أن المعدل السنوي لإنتاج الحبوب قفز من 21 مليون قنطار في التسعينات إلى 31 مليون قنطار مابين 2000 و2006، في حين تضاعف إنتاج مادة البطاطا خلال السبع سنوات الأخيرة وهذا بغض النظر عن الهزة الزلزالية التي عرفت سنة 2007 حيث قفز من 12 مليون قنطار سنة 2000 إلى 21 مليون قنطار سنة 2006.

أما بالنسبة للحليب أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن الإنتاج ارتفع بحوالي 700 مليون لتر مابين 2000 و2006، إلا أنه اعترف أن الإشكالية تكمل في عمليات الجمع التي لا تزال قائمة.

في حين بلغ حجم الإنتاج من الخضروات أكثر من 59 مليون قنطار سنة 2006 مقابل 33 مليون قنطار سنة 2000 ومرت الحظيرة الوطنية للأشجار المثمرة من 517,000 هكتار سنة 2000 إلى أكثر من مليون هكتار سنة 2006 في حين توسعت الرقعة الصالحة للزراعة بـ



أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد السعيد بركات أن قطاع الفلاحة يساهم بـ 10 بالمائة من الإنتاج الداخلي الخام، وأن قيمة الإنتاج الفلاحي بلغت سنة 2006 مليار دج بعد أن كانت في سنة 2000 تساوي 359 مليار دج، مشيرا إلى أن نصف قيمة المنتج الفلاحي لسنة 2006 يساوي ما رصد للقطاع في سبع سنوات. مذكرا في نفس السياق أن الميزانية الإجمالية للقطاع بكل أبوابها من تسيير وتجهيز وصناديق لدعم المواد الأساسية قد قدرت في الفترة الممتدة مابين 2000 و2006 بـ 399,7 مليار دج مبرزا قيمة الإعتمادات الموجهة للاستثمار والتي قدرت بـ 284 مليار دج مقسمة على سبع سنوات أي بـ 40,5 مليار دج سنويا.



وفي نفس السياق وردا عن سؤال السيد فريد هباز، عضو مجلس الأمة، ذكر الوزير أن عمليات تسقيف الأسعار تتطلب وجود دواوين وطنية، مضيفا أنه بالإمكان استحداث دواوين جديدة تخصص للزيوت والبقول الجافة وتكون على غرار ديوان الحبوب والحليب. كما تسعى السلطات يضيف الوزير إلى استحداث صندوق وطني لدعم الأسعار يكون ممولا سنويا لتفادي اللجوء إلى أوامر رئاسية في حالة وجود البرلمان في عطلة على سبيل المثال، وتتمثل مهمة هذا الصندوق في حالة إنشائه تغطية نفقات دعم الأسعار.

مشدا في الأخير أن إجراءات تسقيف أو تخفيض أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع لا يتعارض إطلاقا مع قواعد التجارة المعتمدة داخل المنظمة العالمية للتجارة بشرط عدم التمييز بين المتعاملين المعنيين سواء كانوا عموميين أو خواص أو أجنب.

إجراءات لمواجهة ارتفاع الأسعار

أما فيما يخص مواجهة ارتفاع أسعار زيت المائدة والطمطم المصبرة والبقول الجافة أوضح وزير التجارة أن مصالحه تتابع بصفة يومية اتجاه السوق مشيرا إلى إمكانية تسقيف سعر الزيت أو تخفيضه إلى حدود 450 دج للصفحة الواحدة (5 لتر) وتخفيض سعر البقول الجافة إلى حدود 100 دج للكلف وتقدر الكلفة الإجمالية لهذه العملية بنحو 13 مليار دج.

وأضاف وزير التجارة أنه فيما يخص كيس الحليب المبستر أن الحكومة أبقّت على سعر 25 دج للتر مع تعويض الفارق للمنتجين من خلال منحهم 15 دج نقدا عن كل لتر وأن هذا الإجراء متبع قبل إنشاء الديوان الوطني للحليب والذي يقوم حاليا باستيراد غيرة الحليب بأسعارها الدولية ثم يبيعه للمحولين بأسعار مدعومة ويبلغ السعر الحالي لغيرة الحليب 360 دج للكلف في حين يتم بيعه على المنتجين بسعر مدعم يبلغ 159 دج، وأن هذه العملية - حسب الوزير- تكلف الخزينة 22 مليار دج سنويا على أساس 1,2 مليار لتر يتم استهلاكها سنويا من طرف الجزائريين. أما الكلفة الإجمالية للإجراءات المتخذة لحد الآن في هذا المجال والتي يمكن اتخاذها مستقبلا لمواجهة اضطرابات محتملة على أسعار مواد استهلاكية أخرى فتقدر حسب الوزير بـ 2,5 مليار دولار سنويا.



أكد السيد الهاشمي جعبوب، وزير التجارة خلال رده على سؤال السيد بوزيد لزهراري عضو مجلس الأمة والمتعلق بالإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة ارتفاع أسعار العديد من المواد الواسعة الاستهلاك، أن الحكومة قامت بإجراء مماثل لتسقيف سعر السميد عند 4,000 دج للقنطار بالنسبة للسميد الممتاز و3,600 دج للقنطار بالنسبة للسميد العادي مما كلف



خزينة الدولة قرابة 20 مليار دج في حين تبلغ الكلفة السنوية لهذا الدعم 90 مليار دج.

الأطفال البرلمانيون يعودون إلى قبة المجلس

كما جرت العادة) تعبيراً عن عدم ربط هذه التظاهرة البرلمانية بمناسبات بعينها .. وهو ما يساهم في إخراج هذا الحدث البرلماني عند أبنائنا التلاميذ من دائرة المناسباتية إلى رحاب التفاعل الدائم الذي يشعرونهم (أي الأطفال) بدورهم في إسماع أصواتهم الصادقة التي ينبغي أن تجدد على الدوام الأذان الصاغية.

ينظم مجلس الأمة يوم 17 مارس 2008 يوماً برلمانياً للطفل، استمراراً لمنهج الانفتاح على المجتمع بكل فئاته وضماناً للتواصل المنشود بين المؤسسات والمواطنين الذي تكرر عبر العديد من النشاطات (الندوات والملتقيات، الأيام الدراسية، الأبواب المفتوحة .. الخ).

ويأتي تنظيم هذا اليوم البرلماني للطفل (خارج إطاره التقليدي في الفتح من جوان بمناسبة اليوم العالمي للطفل

وبهذه المناسبة تعيد
«مجلة مجلس الأمة»
نشر رسالتي رئيس
الجمهورية التوجيهيتين
لأطفال الجزائر بمناسبة
تنظيم اليومين
البرلمانيين
في 2005
و2006.



مهاير جديدة للحصول على السكن العمومي الموجه للإيجار .. والزامية إتمام البناءات



وفيما يخص سير مشروع المليون سكن أوضح الوزير أن مصالحه تقوم حالياً بإعداد حصيلة ما تحقق إلى غاية نهاية 2007، حيث عقدت الوزارة لقاء جهويا في وهران لضبط حصيلة ما تحقق في ولايات الغرب، بينما سيعقد لقاء جهويا آخر يخص ستة عشر ولاية من شرق البلاد يليه لقاء في الجزائر العاصمة لحساب ما أنجز في ولايات الوسط والجنوب، وسيتم حين الانتهاء من ضبط هذه الحصيلة الجهوية الإعلان عن الحصيلة النهائية للمشروع إلى غاية نهاية سنة 2007.



وفيما يخص سؤال السيد مسعود قمامة، عضو مجلس الأمة حول غزو الإسمنت المسلح الذي أخل بالنسيج العمراني لولاية تمنراست، أكد الوزير أن الوزارة اتخذت جملة من الإجراءات من شأنها

تحسين النوعية الهندسية في الوسط العمراني الريفي الهدف منه تكييف نماذج البناءات مع الخصوصيات الثقافية لكل منطقة مشيراً إلى أن ولاية تمنراست استفادت من مليار دينار في إطار ميزانية التحسين الحضري.

كما ذكر جملة من الإجراءات الأخرى التي اتخذتها وزارته في هذا الشأن كمرجعة الإجراءات التقنية والتنظيمية السارية المفعول قصد إنجاز قنوات الصرف الصحي ... الخ قبل انطلاق أشغال البناء وكذا تجهيز المجمعات السكنية بالمرافق المطلوبة قبل وضعها تحت الاستغلال.

مؤكداً في الأخير أن النص القانوني المتعلق بالزام إتمام البناءات لتحسين النسيج العمراني للمدن سوف يقدم للبرلمان بغرفتيه عن قريب.



أوضح وزير السكن والعمران السيد نورالدين موسى، أن مرسوم 98 المعدل والمحدد للحصول على سكن اجتماعي سيضم نحو 12 شرطا أهمها رفع سقف الأجر من 12 ألف دينار إلى 24 دينار، مضيفاً أن طريقة معالجة طلبات السكن الاجتماعي ستتم عبر سلم من النقاط يتم من خلاله إعطاء تنقيط عن كل شرط من الشروط ويكون مجموع النقاط المتحصل عليه في كل الشروط هو المحدد للحصول على هذا السكن.

وفيما يتعلق ببعض الاحتجاجات التي قام بها مؤخرا بعض الذين سجلوا في برنامج البيع بالإيجار (وكالة عدل)، رد الوزير أن هؤلاء تحصلوا فقط على موافقة عدل بضمهم في البرامج المستقبلية ولا تربطهم بالوكالة أي تعهد لكونهم لم يتعاقدوا معها ولم يقوموا بدفع الأقساط الأولى.

وعن سير مشروع صيغة البيع بالإيجار طمأن السيد نورالدين موسى قائلاً أن المشروع يتواصل تنفيذه حيث تم استدعاء 5000 مستفيد نهاية سنة 2007، إضافة إلى السكنات المسلمة في حي الموز وأولاد فايت. وسيتم في سنة 2008 تسلم ما تبقى من هذا المشروع باستثناء حي المحالمة الذي سيتم تحويله إلى موقع آخر بسبب إقامة مشروع استثماري في هذا الموقع.

ثمانية (08) مراكز لمكافحة داء السرطان على مستوى عدة مناطق من الوطن



أكد السيد عمار تو، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات أن العيادات الطبية العمومية ستعرف في إطار الإصلاحات استقلالية في مجال تسيير أمورها والتكفل بالمرضى حيث ستسند لها مهمة الوقاية من الأمراض وتوفير العلاج القاعدي وإجراء فحوصات طبية في مختلف الاختصاصات ولا يرسل المريض إلى المستشفيات الجامعية للعلاج إلا في حالة الضرورة.



جاء ذلك رداً على سؤال السيد نورالدين بلعرج، عضو مجلس الأمة عن عملية إصلاح المستشفيات؟

أكد الوزير على أهمية تطبيق الإصلاحات لترقية العلاج

وتوفير كل احتياجات المريض وتعزيز المؤسسات الاستشفائية بالأجهزة الطبية الحديثة كالأشعة والسكانير وترقية التكوين مشدداً على ضرورة تكثيف الجهود للنهوض بهذا القطاع وتدارك النقائص المسجلة خلال السنوات الماضية.

من جهة أخرى أعلن أن قطاع الصحة سيتدمع قريباً بحوالي ثمانية (08) مراكز لمكافحة داء السرطان على مستوى عدة مناطق من الوطن. وعن مشروع القانون الخاص بقطاع الصحة أكد أنه سيتم الإعلان عنه في 28 جانفي الجاري ويهم كل مستخدمي القطاع من أطباء مختصين وأطباء عامين وكل أعوان سلك الشبه الطبي والموظفين الإداريين.

الديمقراطية الشصية الى المشاركين في الاحتفال بيوم الطفل البرلاني (الجزائر، الأربعاء 1 جوان 2005)

الجمال، إنما تبدأ في ربيع الحياة أي في المرحلة التي تعيشونها الآن، وأنتم أطفال تترددون بين البيت صمام الأمان، والمدرسة خط الدفاع الأول في معترك الحياة ومواجهة تحدياتها بقوة وثقة وصلابة.

كما أنه من ضمن الأبعاد الحيوية لسياسة الونام والمصالحة الوطنية، القضاء على منابت الفتنة وآثار الأزمة الوطنية الأليمة، وإشاعة مناخ التصالح والتسامح، والتضامن والاستقرار، والسلام والأمن، وتوفير بيئة نفسية واجتماعية وإنسانية مريحة، تبعث على سعادتك وتسمح بتنشئتك تنشئة سوية ومتوازنة، بحيث ينظر إليكم كأفراد كاملين في عالمكم وذوي أهمية في مجتمعكم، لا كرجال مصغرين لا يكبرون إلا إذا أصبحوا نسخة أخرى من آباؤهم، "أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون". - الآية 170 من سورة البقرة.

بنات الجزائر وأبناؤها الأعزاء،

إن مواظبتكم على المشاركة في الأيام واللقاءات البرلمانية للطفل، وإحياء تقليد دورات الطفل البرلاني، وحضوركم جلسات المجالس الشعبية المحلية بيوم الطفل. كل ذلك سيساهم بكل تأكيد إلى جانب تدريس مادة حقوق الإنسان والطفل المقررة في منظومتنا التربوية، في توسيع معارفكم بحقوق الإنسان بصفة عامة، وبحقوقكم بصفة خاصة.

كما سيساعد هذا التقليد الحضاري المحمود على غرس وترسيخ القيم الديمقراطية، وروح المواطنة الإحقة، وفضائل الحوار والتسامح، وأخلاقيات وآداب الاختلاف في الرأي، وتقبل الآخرين، وتعزيز فضيلة الانتماء والولاء لهذا الوطن الغالي في نفوسكم.

أيتها الناشئات الصاعدات،

أيها الجيل الصاعد،

أجدد لكم حرصي على أن تواصل مؤسسات دولتكم تكثيف جهودها بالتعاون والتكامل مع المدرسة والأسرة والمجتمع المدني، لتنشئكم التنشئة السليمة والكاملة والمتوازنة في ظل أجواء وعوامل مريحة وحافزة لكم. فأرجو أن تتفوقوا في مستقبلكم الزاهر، وأن تنطلقوا بكل قوة وعزيمة، وأمل في دروب النبوغ والتفوق في سائر منابع العلم والثقافة والتكنولوجيا، وتسلحوا بفضائل الأخلاق والقيم الاجتماعية والوطنية والإنسانية، وأن تقتدوا بدروس وعبر أمجاد سلفنا الصالح، وأن تعتزوا بالانتماء إلى مقومات الهوية الوطنية والتشعب بتقاليد وعادات مجتمعكم السليمة.

أبتهل إلى الله أن يوعي ناشئتنا، ويهديهم لأقوم المسالك، ويثبت خطاهم على جادة الصواب لما فيه خير ومستقبل وطنهم وأمتهم.

والسلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته،

تحية الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

رسالة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى اله واصحابه الى يوم الدين

وبعد،

براعم وطني أطفال الجزائر الحبيبة،

أمل المستقبل ورهان الفوز والفلاح،

إنه لمن دواعي سعادتنا واعتزازنا جميعاً أن نتوجه إليكم بهذه الرسالة في عيد احتفالكم باليوم العالمي للطفولة، هذا اليوم الذي يصادف الأول من شهر يونيو من كل سنة، تخليداً واحتفاءً بذكرى اعتماد الأمم المتحدة لاتفاقية حقوق الطفل سنة 1989، والتي انضمت إليها الجزائر في 1992.

لقد جاءت هذه الاتفاقية لتعزيز وتكرس جهود المجتمع الدولي في مجال ترقية وحماية حقوق الطفل، إنسان المستقبل. وإن الاحتفال بها من قبلكم على غرار بقية أطفال العالم لهو مناسبة لتثمين الإنجازات، ودعم المكاسب، ورصد حالة واقع الطفولة في بلادنا وفي العالم. وهو في الوقت نفسه فرصة لتجديد العهد وعقد العزم على مواصلة العمل، وبذل أقصى ما أمكن من الجهد من أجل توفير كافة الإمكانيات والوسائل اللازمة لتنشئة أطفالنا تنشئة سليمة ومتكاملة، فسيولوجيا، ونفسيا، وعقليا، وبسيكولوجيا، حتى يكونوا عدة مستقبل هذا الوطن الغالي، وعماده القوي في كافة مناحي الحياة.

لقد عرف أطفال الجزائر في الماضي حياة تعيسة وقاسية مثل بقية الأطفال في العالم، لا سيما في قارات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بسبب الحروب والاستعمار والنزاعات المختلفة، والمجاعات والأمراض الفتاكة والإرهاب والجهل والأمية، واستمرار معاناتهم مع الأسف الشديد إلى يومنا هذا من جراء جرائم استغلال الأطفال في أشنع صورته المتنوعة، وبسبب استفحال المخدرات وسائر الآفات الاجتماعية التي تصيب الأطفال بالأذى بصورة أو بأخرى.

لقد بذل بلدكم جهوداً كبيرة ومشرفة لتوفير كافة الظروف المواتية وضمان الشروط اللازمة لتكريس حقوق الطفل الجزائري المدنية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية، وهو يخوض الآن معركة تطبيق الإصلاحات الوطنية الشاملة التي انطلقت منذ سنة 1999 بصورة مستمرة ومتجددة منذ سنوات، وفي كافة المجالات لتأمين حياة أفضل، وتجسيد ممارسة حقوقكم المدنية والاجتماعية والاقتصادية، وتأكيد حمايتها بكافة الوسائل.

إن سياسات وبرامج التنمية الوطنية، وورشات إصلاح المنظومة التربوية، وتعديل قانوني الأسرة والجنسية، وإصلاح المنظومتين القانونية والقضائية، تصب كلها في خانة تكريس حقوق وترقية حياتكم لتكونوا أنتم أنفسكم تجدون في صنع مستقبلكم، وليس صورة لمن سبقكم تعيشون في ماضيكم أو في غير واقعكم.

ذلكم أن العامل الرئيس في التقدم أو التأخر في كل ميادين النماء والتنمية والتطوير، إنما هو الإنسان. وتنمية الإنسان القادر المبدع المنطوية نفسه على حميد الأخلاق وتذوق

رسالة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى اله واصحابه الى يوم الدين

بنات وأبناء وطني الأعزاء :

إنني سعيد بمشاطرتكم الاحتفال بيوم الطفل البرلماني هذا، تقديرا مني لفائدته التربوية والثقافية لكم ولكل أترابكم من بنات هذا الوطن وأبنائه، وباعتبار أن الناشئة هي التي تتجسد بها، ومن خلالها، جزائر الغد التي نسعى من أجل أن تكون أفضل من جزائر اليوم.

ولما كان في قلبي منزلة خاصة، حرصت، في هذه المناسبة، على إبداء بعض ما أوليه من عناية لتربيتكم على حب وطننا الغالي وتشريفه بجدكم ونجاحكم في حياتكم وفي الإسهام في إحلال الجزائر المكانة التي حلم بها شهداؤنا الأبرار.

أعرف أن أمورا كثيرة فرضتها الظروف الصعبة التي مرت بها بلادنا وفرضها تحول العالم الذي نعيش واقعه الصعب والمعقد، تشغل بالكم. إنها أمور لا تخفى علي مثلما لا تخفى على أمالكم وتطلعاتكم.

في هذا الراهن الذي تعيشون أطواره، وتدركون مصاعبه وتحدياته، تواجه بلادنا من الأسباب الداخلية والخارجية ما يوجب عليها التكيف مع الواقع المفروض والتساق مع مقتضيات المعايير العالمية الجديدة، والسعي من أجل طي الأشواط للوصول الى ما نطمح إليه من الحداثة والرفاهة.

إن التحولات التي نشهدها، ونعيش فصولها اليوم، في إطار ما يسمى بالعولة، قد تنتج عنها بعض الايجابيات لا ننكرها، ولكنها ايجابيات ستصاحبها ولاشك، تداعيات سلبية كثيرة، تكون وخيمة علينا إن نحن لم نتفطن لها، ولم نتمسك في الوقت ذاته بأصالتها الوطنية، وبهويتنا وثوابتنا الضاربة جذورها في أعماق التاريخ.

إن تميز الشعوب وتمسكها بخصوصياتها يعني أيضا الوطنية الحقة، ويعني السيادة وعدم التبعية ويعني بالتالي حرية الإنسان والوطن، لقد كان آباؤكم وأجدادكم من الأوائل الذين عرفوا قيم الحرية والسيادة والعدالة، كما أن شعبنا عبر التاريخ حارب أعداء الجزائر، ودافع من أجلها الشهداء لذلك عليكم اليوم لأن تشعروا بالفخر والاعتزاز بماضيكم المشرف، ويحق لكم أن ترفعوا رؤوسكم عالية شامخة بتراثكم النضالي وتميز رصيد أجدادكم الثقائي والحضاري.

إن الواجب عليكم انتم أيضا مواصلة الجهد والعطاء لا للحفاظ على تلك المكاسب المشرفة فحسب، وإنما أيضا لتعزيزها والإضافة إليها.

إنكم جيل الحاسوب، وتناقل العارف والمعلومات، وتقاسم اللغات المتعددة، إنكم قادرون على غرار غيركم من أطفال العالم، على تحصيل وإتقان كل العلوم بل على النبوغ والتفوق فيها.

فعليكم أن تستفيدوا من كل تلك المكاسب لتقوية خصوصيتكم وتضعوها في خدمة وطنكم الغالي، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا عبر ترسيخ روح الانتماء لبلادكم الجزائر والاعتزاز بماجدها ومآثرها.

إنكم عندما تدركون ذلك، ستعملون من دون شك على وضع حد للتأثيرات السلبية الناجمة عن العولة بمفهومها الوحشي المتمثل في فرض معايير وأنماط سلوكية غربية

الديمقراطية الشبيهة الى المشاركين في الاحتفال بيوم الطفل البرلماني

(الجزائر، الأحد 4 جوان 2006)

من خلال فرض الهيمنة الثقافية والتبعية الاجتماعية، وهو ما يؤدي الى التفسخ والتناكر للتوابت الوطنية وضياع حرية الأوطان وسيادتها.

لكن يجب ألا يمنعنا ذلك من مواكبة التطور الذي يعرفه العالم من حولنا، وهو لذلك يستوجب علينا الاستفادة من العلوم والمعارف التي توصل إليها غيرنا مما يعطي الإضافات اللازمة لمسايرة هذا العصر الذي نحياه، بل لتتصدر مسيرته مع الآخرين، وليس ذلك بعزير علينا إن تحلينا بالإرادة وصدق النية.

بنات وأبناء وطني الأعزاء،

إنكم في هذا اليوم الذي يضمكم فيه البرلمان، تلتقون وتتبادلون الآراء حول ما يجري حولكم، وبالتأكيد سوف تطرحون تساؤلات وأفكارا وانشغالات تكون بالنسبة لنا محل عناية واهتمام، ومن خلالها ستقدمون لنا مرة أخرى، الدليل على أنكم، حقا أمل شعبنا الواعد ومستقبله الزاهر إن شاء الله.

يجب أن تتأكدوا أننا عملنا، وسوف نعمل، بكل ما أوتينا من قوة، وما نملك من وسائل وإمكانات، لكي نوفر لكم المناخ المواتي حتى ينشأ جيلكم ويتبرع في ظل القيم والأخلاق النبيلة، وينهل من العلوم والمعارف ما يمكنه من التحصيل المفيد ويعغذي فيه روح البحث والتنافس الايجابي ويحفزه على التفوق والنبوغ.

إننا لذلك عملنا، وسوف نواصل العمل على توفير كافة الشروط الكفيلة باتقان تكوينكم وتوسيع معارفكم وتحسين ظروفكم الدراسية، وتسليحكم بعلوم العصر وتقنياته.

إنكم، بلا شك، تدركون، أنا لم ندخر أي جهد من أجل تأمين المناخ المساعد على تفتيح ملكاتكم ومواهبكم، من خلال سياسة اصلاح المنظومة التربوية التي اتمدناها قبل مدة، والتي بفضلها تم ادخال المناهج الحديثة المتماشية مع واقعنا الوطني ومع واقع التطور الكبير المحقق في الدول المتقدمة. وحرصنا أيضا على توفير الوسائل الملائمة لجعل جيلكم يدخل عهد الحداثة والتطور، وما مشروعنا الرامي الى ادخال الحاسوب الى كل بيت الاب بعض ما رسمناه من مشاريع.

وفي مجال آخر، سعينا الى وضع حد للفتنة التي تعاني منها الصغار مثل الكبار، ومن أجل ذلك دعونا الى المصالحة الوطنية، وها هي ذي قد تحققت. كما أننا نعمل على تحسين ظروف معيشة المواطن الاقتصادية والاجتماعية وعلى الحفاظ على البيئة، كل ذلك لكي تكبروا وتحسنوا التزود بالعلم والمعرفة، وتواصلوا بناء الجزائر.

إننا ننتظر منكم أنتم النجباء، ومن زملائكم، بالمقابل، مزيدا من الجهد والاجتهاد، ومزيدا من التفوق والنبوغ. إنكم جيل المستقبل، أملنا فيكم كبير. إننا نريد أن تكونوا مضرة للجزائر. أسلافكم حرروها من العبودية والاستعمار، ولهم منا جميعا كل الشكر والعرفان. وأما أنتم فكونوا في مستوى طموح شعبكم الأبوي ووطنكم العظيم، وتفانوا في خدمته. فما من خدمة أقدس وأنبل من خدمة الأوطان.

فكونوا خير خلف لخير سلف. وأجعلوا دائما بلادكم في مقدمة إنشغالاتكم وأنتم تنهلون العلم والمعرفة.

وختاما، أحبى، في يوم الطفل البرلماني، من خلائكم أطفال الجزائر جميعا، وأطفال أمتنا العربية وأخص منهم بالذكر أطفال فلسطين وأطفال الصحراء الغربية، كما أحبى أطفال قارتنا الإفريقية وأطفال العالم قاطبة.

وأتمنى لكم كل النجاح والتفوق.
ودمتم ذخرا للجزائر.

الأمل في محاصرة التسرب

تعاني المناطق الريفية والناحية نقص في مراكز التكوين المهني مما يبقى التلاميذ الذين لم يسعفهم الحظ في متابعة دراستهم عرضة لقسوة الشارع وتأثيراته السالبة . ما هي الحلول التي ترونها مناسبة لضمان مستقبل واعد لهذه الفئة ؟

الشيخ خليصة (السعيدة)

الوعد .. في انتظار الوفاء به

إن هناك جهد متكامل في إطار المخطط الجديد و ستبني مراكز التكوين المهني وتستفيد ولاية سعيدة مثل الولايات الأخرى من هذا المخطط كما أخبركم بأن هناك عمل تكاملي بين وزارة التربية الوطنية و وزارة التكوين المهني و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . رشيد حراوية ، وزير التعليم العالي و البحث العلمي

الإعلام الآلي .. لم يصد ترافا !

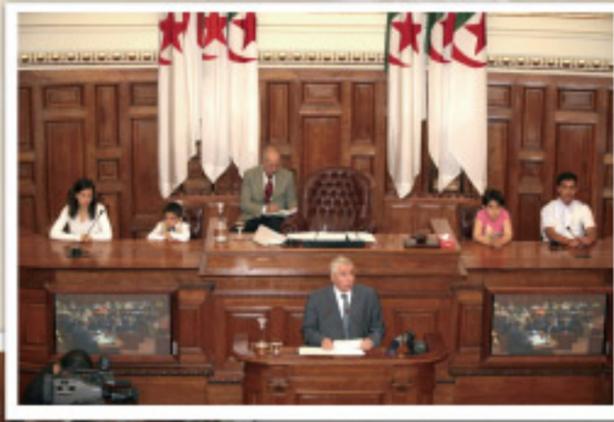
شهدت في الآونة الأخيرة بعض المؤسسات التعليمية في مختلف الولايات تجهيزا بوسائل الإعلام الآلي على غرار ما هو موجود بالدول المتقدمة . فإلى أين وصل تطبيق هذا المشروع وما هي الآجال التي حددتموها لتغطية كل المؤسسات ؟ بوملحة منال (الجزائر العاصمة)

قاعة للإعلام الآلي في كل مدرسة

أجيب عن قضية الحواسيب في المدارس لأنني كنت وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال سابقا . لقد أقامت وزارة التربية مع وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال مشروعا طموحا ودقيقا فيما يتعلق بربط مدارسنا بشبكة الحواسيب و المتوسطات كلها ستجهز بشبكة حواسيب وعددها 1600 إكمالية قبل نهاية 2005 .

وفي إطار البرنامج الخماسي الذي حدده فخامة رئيس الجمهورية أن كل مدرسة تكون مجهزة بقاعة للإعلام الآلي ، حيث يكون 20 حاسوب في المدرسة الابتدائية 30 بالنسبة للإكمالية وحوالي 40 بالنسبة لكل ثانوية و بعملية حسابية نجد أنه لدينا 377000 حاسوب لـ 231500 مؤسسة مدرسية على مستوى التراب الوطني .

عمار تو ، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات



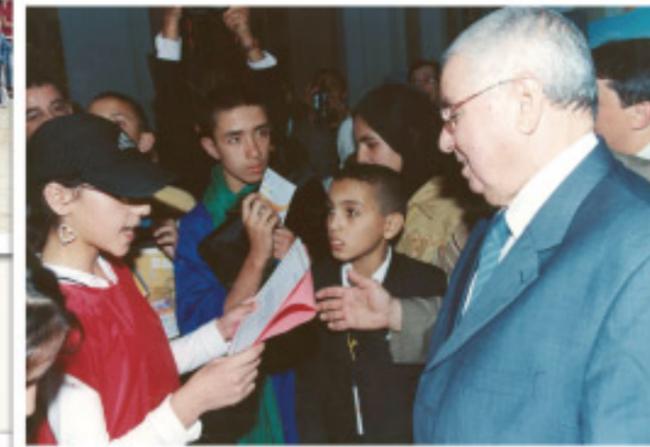
علم " السبورة الإلكترونية

تعرف المدارس في الدول المتقدمة استعمال الوسائل البيداغوجية المتقدمة إلا أن مدارسنا لاتزال تستعمل السبورة الخشبية والطباشير الذي يسبب أمراضا تصيب التلميذ والمربي على السواء . فإلى متى ستبقى مدارسنا حبيسة هذه الوسائل البيداغوجية التقليدية ؟

زيتون مارياسندرا (عنابة)

إننا نعمل بكل جهد حتى تستبدل السبورة القديمة بالسبورة الحديثة التي ستكون لها فوائد كثيرة في كل النواحي و حتى الطباشير سيزول لأنه تسبب في بعض الأمراض لبعض الأساتذة .. شيئا فشيئا ستوفر هذه السبورات في المدارس الجزائرية .

أبو بكر بن بوزيد ، وزير التربية الوطنية



رفقا بنا من مشقت المسافات

يعاني تلاميذ المناطق النائية من صعوبة التنقل إلى المدارس بسبب نقص وسائل النقل، وانعدامها في بعض المناطق على الرغم من تخصيص بعض حافلات النقل المدرسي، إلا أنها غير كافية وأحيانا توجه لأغراض أخرى . هل فكرت السلطات في إيجاد حل للقضاء على المشكل ؟

كيرد علاء الدين (ولاية الأغواط)

نحو معالجة نهائية للمشكل

لدينا إستراتيجية للقضاء على هذا المشكل بصفة نهائية و هذا ببناء المنشآت التربوية في كل بلدية من جهة و من جهة ثانية تلقينا المساعدة من وزارة التضامن الوطني هذا بالإضافة إلى أن السيد رئيس الحكومة شخصيا طلب تقديم الملف إلى الحكومة لتعالج مشكل النقل المدرسي نهائياً .

أبو بكر بن بوزيد ، وزير التربية الوطنية



قبل الموعد

- عدد التلاميذ المشاركين 153
- 3 من نجباء تلاميذ كل ولاية ومن مختلف أطوار التعليم / ولاية الجزائر يمثلها 9 تلاميذ (باعتبارها تشمل ثلاث مديريات للتربية) بالإضافة إلى 3 تلاميذ يمثلون المدرسة الجزائرية بفرنسا.
- يؤطر التلاميذ 51 مؤطرا
- يصل التلاميذ إلى الجزائر العاصمة يوم 15 مارس 2008.
- يقوم التلاميذ في اليوم الموالي 16 مارس بزيارة للمتحف المركزي للجيش الوطني الشعبي.. ويقومون مساء نفس اليوم بزيارة لمقر مجلس الأمة للتعرف على المقر والتحضير لـ "الجلسة البرلمانية العامة".
- تنظم وزارة التربية بالمناسبة معرضاً بمقر مجلس الأمة للكتب والمنشورات المدرسية..

- تنطلق أشغال اليوم البرلماني للطفل يوم 17 مارس 2008 على الساعة التاسعة والنصف صباحاً (9سا 30) ويتضمن جدول الأعمال:

- 09 سا 30 افتتاح المعرض
- 10 سا 00 افتتاح أشغال الجلسة
- قراءة الفاتحة
- النشيد الوطني
- كلمة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة
- 10 سا 30 المناقشة العامة (أسئلة التلاميذ الموجهة إلى الوزراء)



- 15 سا 00 استئناف الأشغال (أجوبة الوزراء وتوضيحاتهم)
- 17 سا 00 اختتام الأشغال
- قراءة رسالة الأطفال إلى السيد رئيس الجمهورية (من قبل أحد التلاميذ)
- كلمة الاختتام للسيد رئيس مجلس الأمة
- مراسم الاختتام
- تسليم شهادات المشاركة
- أخذ صور تذكارية.

بعد الموعد

تغطية شاملة في العدد القادم

بعد الموعد



الدورة 120 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين



شاركت السيدة زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة وعضو أساسي في لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بالإتحاد البرلماني الدولي، في اجتماعات الدورة 120 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 17 جانفي 2008 بمقر الإتحاد البرلماني الدولي بجنيف (سويسرا).

للعلم فإن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين تعتبر من أهم أجهزة الإتحاد البرلماني الدولي، تهتم بالدفاع عن البرلمانيين التي تنتهك حقوقهم في جميع أنحاء العالم.

اجتماع اللجنة الاقتصادية، المالية والشؤون الاجتماعية والتربية للجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسطية

السيد جلول براهمة عضو مجلس الأمة من جهته شارك في اجتماع اللجنة الاقتصادية، المالية والشؤون الاجتماعية والتربية للجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسطية (APEM) المنعقدة بمقر البرلمان الأوروبي يومي 21 و 22 جانفي 2008.

ناقش خلالها المشاركون موضوعي: - تشجيع الاستثمارات في المنطقة المتوسطية بواسطة التعليم والتشغيل ز الحقوق المتساوية في التعليم والعمل للرجال والنساء والشباب".

- مصادر الطاقة المتجددة وتنمية الطاقات الغير مضرّة بالبيئة برنامج طاووي من أجل دعم سوق أورومتوسطية للطاقة".

الدورة الخامسة لمؤتمر إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

- كان للوفد البرلماني الجزائري (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني) المتكون من السادة: - حود موسىة محمد مدني، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيسا للوفد - أمير وزاني، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني - الدكتور بوجمعة صويلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج، وعضو لجنة المرأة، الشؤون الاجتماعية والثقافية بالإتحاد. - العياشي دعدوة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بالمجلس الشعبي الوطني وعضو اللجنة التنفيذية للإتحاد. - الدكتور محي الدين عميمور عضو مجلس الأمة وعضو مجلس الإتحاد. - إبراهيم خوجة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني وعضو مجلس الإتحاد. - حميد بخيري، نائب بالمجلس الشعبي الوطني. - عبد الله بن التومي، عضو مجلس الأمة

- عبد الرشيد طيبي مستشار لدى رئيس المجلس الشعبي الوطني، مكلف بالعلاقات الخارجية. - عبد الحق رحو، مساعد تشريعي مستشار بمجلس الأمة. كما ناقشوا مسائل تنظيمية: - التعاون بين الإتحاد وبين المؤتمر الإسلامي في تنفيذ الخطة العشرية الصادرة عن المؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الثالث (مكة المكرمة، ديسمبر 2005)

- تبادل صفة المراقب بين الإتحاد وبين الجمعية البرلمانية لدول الكومنولث المستقلة.
- وقد أنهت الدورة الخامسة أشغالها ب: - تسمية أعضاء الدورتين الحادية عشر والثانية عشر للمجلس، - تسمية أعضاء اللجنة التنفيذية للإتحاد لفترة من (2008-2010)، - تسمية أعضاء اللجان المتخصصة الدائمة الثلاث، - انتخاب رئيس الدورة السادسة للمؤتمر (من المجموعة الإفريقية)، - تحديد تاريخ ومكان انعقاد الدورة السادسة للمؤتمر 2010. - انتخاب أمين عام جديد للإتحاد وأمين عام مساعد لولاية مدتها أربع سنوات.

اجتماع اللجنة السياسية، الأمن وحقوق الإنسان للجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسطية APEM

ناقش المشاركون خلال اجتماع اللجنة السياسية والأمن وحقوق الإنسان للجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسطية مواضيع هامة هي: - الوضع في الشرق الأوسط، وتداعيات مؤتمر أنابوليس بحضور السيد خافيير سولانا، الأمين العام لمجلس الإتحاد الأوروبي، - مداخلة حول برنامج الرئاسة السلوفينية للإتحاد الأوروبي للسداسي الأول من سنة 2008. - توصيات اللجنة حول تقييم مخططات العمل، وحول موضوع " صياغة مدونة السلوك من أجل محاربة الإرهاب"، والإسهامات البرلمانية من أجل استتباب السلم في الشرق الأوسط.

- مجريات الانتخابات الأخيرة لبعض الدول الأعضاء في APEM.
- تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع القادم.
- وقد حضر اجتماع اللجنة شاركا السيدان محمد بن جديدي، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة بمجلس الأمة وترباقو أحمد، عضو مجلس الأمة، في اجتماع اللجنة السياسية، الأمن، وحقوق الإنسان للجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسطية (APEM) المنعقدة يوم 28 جانفي 2008 بمقر البرلمان الأوروبي.
- للعلم فقد شارك السيد محمد بن جديدي، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة بمجلس الأمة في اجتماع مجموعة العمل الرابعة الخاصة " تمويل النظام الداخلي لـ APEM.

اجتماع لجنة الشؤون التشريعية القانونية وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي الانتقالي

شارك السيدان عبد الله بوسنان، عضو مجلس الأمة ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية الثقافية المرأة والشباب بالبرلمان العربي الانتقالي ومحمد الطيب سنان، عضو مجلس الأمة وعضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي الانتقالي في اجتماعات لجنة الشؤون التشريعية القانونية وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي الانتقالي خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 16 فيفري 2008، بطرابلس عاصمة الجماهيرية العربية الليبية العظمى.

حيث ناقش المشاركون مايلي:

- 1 تقرير خاص وموجز بالمقترحات التي تقدم بها بعض أعضاء اللجنة وكذلك الأعضاء الذين توجد لديهم مقترحات في هذا الموضوع،
- 2 رؤية الجماهيرية العربية الليبية للنظام الأساسي الدائم،
- 3 رؤية الجمهورية العربية اليمنية للنظام الأساسي الدائم،
- 4 رؤية جمهورية لبنان للنظام الأساسي الدائم،
- 5 رؤية جمهورية السودان للنظام الأساسي الدائم،
- 6 تحرير تقرير من طرف اللجنة المصغرة يحدد القواسم المشتركة وأوجه الاختلافات حول القضايا الأساسية المتعلقة بالنظام الأساسي مثل مسألة كيفية انتخاب أعضاء البرلمان...إلخ،
- 7 تكليف اللجنة بصياغة المقترح الذي سيشكل أرضية للنقاش.

في سياق نشاطه في البرلمان العربي الانتقالي حضر السيد عبد الله بوسنان، عضو مجلس الأمة ورئيس لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي الانتقالي، الاجتماع التحضيري الأول للتشاور حوا إعداد "منتدى للشباب المغربي" خلال يومي 29 و30 جانفي 2008 بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة.

المنتدى سينعقد بالجماهيرية الليبية خلال النصف الأول من عام 2008.

العودة القادمة للبرلمان العربي
الانتقالي ستعقد بالقاهرة من
7 إلى 9 مارس 2008

بوزيد لزهاري، رئيس المجموعة البرلمانية للصدقة الجزائرية البريطانية يحاضر حول سياسات بناء الاستقرار في الجزائر

شارك السيد بوزيد لزهاري، عضو مجلس الأمة ورئيس المجموعة البرلمانية للصدقة الجزائرية - البريطانية، في الملتقى المنظم بـ Chatam House (مركز دراسات تابع للخارجية البريطانية) من طرف جمعية الدراسات الجزائرية التابعة لجامعة SOAS بلندن يوم 07 فيفري 2008 حول موضوع "الجزائر اليوم وغدا : العلاقات الجزائرية البريطانية". حيث ألقى الدكتور بوزيد لزهاري مداخلة حول موضوع "السياسات الجزائرية وصناعة الاستقرار"، تطرق فيها إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسساتية التي اعتمدها الجزائر لأجل تثبيت الاستقرار بصفة نهائية في الجزائر. أكد فيها بصفة خاصة على أهمية قوانين الرحمة، الوثام المدني وخاصة ميثاق السلم والمصالحة الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه لكن السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة استعمل حقه الدستوري وعرضه على استفتاء شعبي، بحيث التف حوله الجزائريون، واعتبر أن ميثاق السلم والمصالحة يشكل عقدا اجتماعيا جديدا للجزائريين لإعادة اللحمة بينهم وتأكيد رغبتهم في العيش مع بعضهم البعض في جو السلام والوثام والتقدم الاقتصادي.

كما عرج على الجانب المؤسسي حيث تعرض إلى الإصلاحات المهمة التي مست قطاع التربية، العدالة، مؤسسات الدولة.

وفي النهاية أكد أن الاستقرار أصبح واقعا معاشا وأن الدولة عازمة على القضاء النهائي على الإرهاب وأن الجزائر استرجعت موقعها على الساحة الدولية.

جمعية الدراسات الجزائرية التابعة لجامعة (SOAS) بالملكة المتحدة تأسست سنة 1993 وتضم مجموعة من الشخصيات الجامعية المرموقة المهتمة بالجزائر، إضافة إلى دبلوماسيين ورجال أعمال.

المجموعة البرلمانية للصدقة البريطانية- الجزائرية

في إطار تبادل الزيارات وردا على دعوة المجموعة البرلمانية للصدقة البريطانية- الجزائرية، زار وفد (مشترك بين مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني) عن المجموعة البرلمانية للصدقة الجزائرية - البريطانية المملكة المتحدة العظمى وإيرلندا الشمالية خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 29 فيفري 2008، الوفد يتكون من السادة :

- بوزيد لزهاري عضو مجلس الأمة ورئيس المجموعة البرلمانية للصدقة الجزائرية البريطانية،
- بلعباس بلعباس، عضو مجلس الأمة،
- بناي أحمد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
- زنيبر عبد المالك، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
- بن سالم عبد الحميد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
- السيدة زينب بويوسف، إطار بمجلس الأمة.

للتذكير فإن وفدا عن المجموعة البرلمانية للصدقة البريطانية - الجزائرية بقيادة السيد ستوارت بل (عضو مجلس العموم البريطاني) كان قد زار الجزائر خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 22 سبتمبر 2006.

الجمعية البرلمانية الأورو- متوسطية (APEM)

تحسين نوعية الحياة، التبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافية

شارك السيدان عضوا مجلس الأمة عمر محداد وعبد الحميد ميداود في اجتماع لجنة "تحسين نوعية الحياة، التبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافية" للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية (APEM)، المنعقد بمقر مجلس النواب الإيطالي يوم 15 فيفري 2008.

ناقش أعضاء اللجنة المواضيع التالية :

1- تبادل وجهات النظر حول أسباب الهجرة في المنطقة الأورو-متوسطية وآفاق تدعيم ميكانيزمات التعاون الدولي،

2- 2008 السنة الأورو-متوسطية للحوار بين الثقافات: "صوت البرلمان مع أفق انعقاد المؤتمر الأول لوزراء الثقافة الأورومتوسطيون" المقرر عقده في ماي 2008 باليونان،

3 - وضع حيز التطبيق لبرنامج آفاق 2020 الخاص بالبحر الأبيض المتوسط،

4 - ظاهرة التصحر في الحوض المتوسطي مع اهتمام خاص بمسألة الحصول على الماء كحق للجميع،

5 - نشاطات مؤسسة بخدج عخخ الأورو-متوسطية لحوار الثقافات وعلاقتها مع الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية حذء

6 - تقرير موجز لمجموعة العمل الخاصة ببعث جامعة أورو-متوسطية،

7 - نشاطات البرلمان الأورومتوسطي للشباب. للعلم فإن الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية

تتكون من 240 برلماني أورو-متوسطي (مناصفة بين برلمانات دول الإتحاد الأوروبي وبرلمانات دول جنوب المتوسط) وكانت قد تأسست في أثينا

(مارس 2004) عقدت ثلاث دورات علنية بمصر (مارس 2005) وبروكسل (مارس 2006) وتونس

(مارس 2007) وينتظر أن تعقد دورتها العلنية الرابعة بأثينا في مارس 2008.

الاجتماع الثاني للجنة حوار الحضارات وحقوق الإنسان للجمعية البرلمانية للمتوسط

شاركت السيدة ليلي الطيب، عضو مجلس الأمة وعضو لجنة حوار الحضارات وحقوق الإنسان للجمعية البرلمانية للمتوسط، في الاجتماع الثاني لهذه اللجنة والاجتماع الأول لفريق العمل حول النوع والمساواة بين الجنسين، المنعقد يومي 07 و08 فيفري 2008.

وقد درست اللجنة جدول أعمال يتكون من 08 بنود وهي :

- 1 المصادقة على جدول الأعمال،
- 2 انتخاب نائب رئيس اللجنة،
- 3 مناقشة قرارات وتوصيات الدورة الثانية للجمعية البرلمانية للمتوسط (نوفمبر 2007)،



الدورة الشتوية السابعة للجمعية البرلمانية (AP/OSCE) لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

باعتبار أن الجزائر تحوز على صفة العضو الشريك في التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومشاركتها بصفة منظمة في فعاليات الجمعية البرلمانية لـ OSCE، شارك وفد برلماني جزائري (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني) يتكون من السادة:

- السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة ورئيس للوفد،
- السيد محمد بوخالفة، عضو مجلس الأمة،
- السيد عبد الكريم عبادة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
- السيد صالح جنوحات، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

في اجتماعات الدورة الشتوية السابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقدة بفيينا (النمسا) يومي 21 و22 فيفري 2008، حيث ناقش المشاركون تقارير اللجان الثلاث للجمعية والتي ستعرض على الدورة السنوية 17 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المقرر عقدها بكازاخستان في جويلية 2008.

دعم المشاركة السياسية للمرأة المغربية

شاركت السيدة زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة وعضو لجنة المرأة والطفولة لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي في الندوة الخامسة للجنة تحت عنوان "دعم المشاركة السياسية للمرأة المغربية، والمنعقدة بموريتانيا يومي 12 و22 فيفري 8002.

للتذكير فإن لجنة المرأة والطفولة استحدثت بناء على توصيات الدورة العادية السادسة لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي بتونس جوان 5002، وقد عقدت أربع ندوات كانت آخرها بالجزائر في جويلية 7002 تحت عنوان "المرأة والإعلام".

في حين تضمن جدول أعمال اجتماع مجموعة العمل الخاصة بـ "النوع والمساواة بين الجنسين" ثلاث بنود وهي :

- 1 تشكيلة مجموعة الدراسات الخاصة،
- 2 تحديد الأولويات،
- 3 تحديد المهام والواجبات.

يذكر أن الجمعية البرلمانية للمتوسط جاءت نتاج 15 سنة من العمل البرلماني المتوسطي المتعدد الأطراف بإشراف الإتحاد البرلماني الدولي، وقد عقدت دورتها التأسيسية الأولى بعمان (الأردن) في سبتمبر 2006، والدورة الثانية بالمالطا في شهر نوفمبر 2007.

4 تقديم مشروع تقرير حول "الحوار بين الحضارات وحول حقوق الإنسان" قدمه السيد Paolo Castro، نائب رئيس الوفد البرلماني البرتغالي بالجمعية،

5 تفعيل مجموعات العمل الثلاث التابعة للجنة ويتعلق الأمر بـ:

7 النوع والمساواة بين الجنسين

7 الحوار بين الثقافات والديانات

7 الهجرات

6 تحديد "يوم المتوسط" (اختيار يوم للمتوسط يحتفل به الحوض المتوسطي)

7 تحضير الاجتماع الثالث للجنة المزمع عقده في سبتمبر 2008.

8 متفرقات

استقبالات الرئيس

رئيس المجلس
الوطني
المالي

على ضرورة تنسيق العمل والتعاون لتمكين البلدين والشعبين من العيش في الأمن والسلم وهذا يأتي ببذل جهد أكبر في مجالات التنمية الاقتصادية. كما تم استعراض مختلف القضايا التي تهم البلدين على الصعيد الدولي أو الجهوي وفي هذا الإطار وبخصوص قضية الصحراء الغربية تم التأكيد على ضرورة احترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها طبقا للوائح والقرارات الأممية.

استقبل السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، يوم الأحد 24 فيفري 2008، رئيس المجلس الوطني المالي السيد Dioncounda TRAORE.

المحادثات تمحورت حول العلاقات الثنائية وهي علاقات تاريخية تمتد جذورها لسنوات الكفاح التحرري وعرفت هذه السنوات الأخيرة تطورات إيجابية وسوف تعرف دفعا جديدا بعد هذه الزيارة خاصة في ميدان التعاون البرلماني. وقد تم التركيز

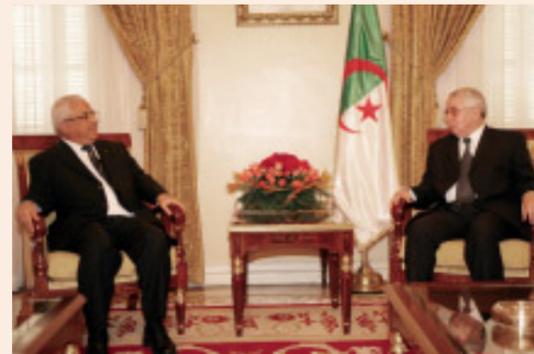
واستقبل يوم الأحد 06 جانفي 2008، وفدا من موظفي الكونغرس الأمريكي (Staffers) الذي يقوم حاليا بزيارة للجزائر.

خلال هذا اللقاء تم التعرض إلى العلاقات الجزائرية الأمريكية والتي عرفت في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في العديد من المجالات وتم التركيز على ضرورة تكثيف الاتصالات واللقاءات للتعريف أكثر خاصة بين البرلمان الجزائري والبرلمان الأمريكي.

وفي هذا الإطار تم استعراض أهم محطات البناء المؤسسي في الجزائر ومكانة البرلمان الجزائري في هذا البناء وتم التأكيد في هذا المجال على ضرورة أن يكون للبرلمانيين في البلدين دور فعال في رفع مستوى العلاقات الجزائرية الأمريكية إلى مستويات أفضل.

وفد من
موظفي
الكونغرس
الأمريكي
(Staffers)

واستقبل يوم الأحد 27 جانفي 2008، وزير العدل وحقوق الإنسان التونسي السيد البشير التكريتي. خلال اللقاء تم التطرق إلى العلاقات الجزائرية التونسية والتي وصفت بالميزية واستعراض سبل دعمها ورفعها إلى مستويات أفضل بتشجيع التعاون الاقتصادي بين البلدين وتشجيع التقارب بين الجزائر وتونس على كل المستويات المؤسساتية والشعبية. اللقاء جرى بحضور السيد الطيب بلعيز، وزير العدل وحافظ الأختام.

وزير العدل
وحقوق
الإنسان
التونسي

مراجعة النظام الداخلي لـ APEM

وسائل تمويل الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية

شارك السيد محمد بن جديدي، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة بمجلس الأمة في اجتماع مجموعة العمل الخاصة بمراجعة النظام الداخلي للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية ووسائل تمويلها وذلك يوم 26 فيفري 2008 بمقر البرلمان الأوروبي (بروكسل).
للعلم فإن الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية ستعقد دورتها العلنية الرابعة بأثينا اليونان يومي 27 و28 مارس 2008.

اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية، المالية، الشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية

شارك السيد جلول براهمة، عضو مجلس الأمة في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية المالية الشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية، المنعقدة بأثينا (اليونان) يوم 29 فيفري 2008.

ويأتي اجتماع (أثينا) تنمة لاجتماع اللجنة ذاتها ببروكسل يومي 21 و22 جانفي 2008، حيث واصل برلمانيو الجمعية دراسة ومناقشة المواضيع التالية:

– تقديم ومناقشة مسودة التوصيات المتعلقة بموضوع تشجيع الاستثمار في المنطقة الأورو-متوسطية من خلال التعليم وخلق فرص العمل، حقوق متساوية في التعليم وحقوق متساوية في سوق العمل للرجال والنساء والشباب (نماذج التعليم في الجامعات، تمويل البرامج التعليمية والتعاون العلمي).
– تقديم ومناقشة مسودة التوصيات المتعلقة بموضوع مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز أشكال الطاقة الصديقة للبيئة، بالإضافة إلى برامج الطاقة لتشجيع سوق الطاقة الأورو-متوسطية.

التعاون السياسي في مجالات الأمن

شارك السيد تازدايت صالح، عضو مجلس الأمة في الاجتماع الثاني للجنة التعاون السياسي في مجالات الأمن بالجمعية البرلمانية للمتوسط APM المنعقد يوم 28 فيفري 2008 والاجتماع الأول للجنة AD-HOC حول "القضايا الجهوية: الشرق الأوسط" المنعقد يوم 29 فيفري 2008.

أما فيما يخص الاجتماع الثاني للجنة التعاون السياسي ناقش المشاركون فيه المواضيع التالية:

- مناقشة مدى تطبيق توصيات المبادرات الخاصة واللوائح المصادق عليها خلال الدورة الثانية للجمعية البرلمانية للمتوسط خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 24 نوفمبر 2007 بالمالطا ويتعلق الأمر ب:
- التحديات المفروضة على المنطقة،
- الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومتابعة البرلمانيين للموارد المخصصة للدفاع والأمن،
- التطورات الحديثة في مجال نزع السلاح وطرق مراقبة التسليح،
- التعاون في مجالات المراقبة مع المنظمات الدولية والجهوية،
- محاربة الإرهاب،
- إجراءات الثقة من أجل ترقية السلم والاستقرار،
- مكافحة الجريمة المنظمة، المخدرات، الأسلحة، الاتجار بالبشر وتبييض الأموال،
- الطاقة كإستراتيجية متوسطة.

في حين تظلل اجتماع اللجنة الدائمة الأولى لتنصيب لجنة AD-HOC، حول القضايا الجهوية: الشرق الأوسط ومجموعة عمل حول الطاقة.

للعلم فإن مجموعة AD-HOC حول موضوع "القضايا الجهوية: الشرق الأوسط" باشرت أول اجتماعاتها يوم 29 فيفري 2008، حيث تعرضت إلى تحديد أولويات عملها، وحضرت مشروع لائحة سيتم عرضها على الدورة العلنية الثالثة للجمعية البرلمانية للمتوسط حذء المزمع عقدها بموناكو خلال النصف الثاني من سنة 2008.



تركيا البرلمان التركي يجيز ارتداء الحجاب في الجامعات بعد عقود من الحظر

التي يعطي النص على الإسلام ولو باعتباره ديناً رسمياً في دساتيرها مطلقاً قويا للإسلاميين في الدفاع عن الحجاب.

وتمثل جهد الدولة في محاربة الحجاب في وسائل عدة منها بمنع دخول المحجبات إلى الجامعات ومن المعتاد أن نجد مع بدء كل عام دراسي القوات المدججة بالسلاح تحيط بالجامعة لمنع المحجبات وتقوم الشرطة النسائية بإخراجهن بالقوة.

كما تمنع المحجبات من العمل في المؤسسات الحكومية وقد تعرضت مئات الموظفات للفصل أو الإجبار على الاستقالة بسبب الحجاب إضافة إلى اتخاذ بعض الإجراءات المحاصرة للحجاب مثل حظر ارتداء نساء العسكريين له وعرقلة حصول المحجبة على جواز السفر أو البطاقة الشخصية بالمقابل تؤثر طائفة من المحجبات ترك الدراسة على خلع الحجاب فيما يتوجه البعض من اللواتي يملكن قدرات مادية إلى دول خارجية تبيع الحجاب لاستكمال دراستهن.

وتعتبر تركيا البلد الأكثر الذي أصبحت فيه قضية الحجاب قضية مثيرة ومعقدة حيث أصبحت هذه القضية المنعطف الذي تقف عنده هوية تركيا الحديثة بين التفريب والذوبان في الثقافة الغربية والتمسك بالأصالة الدينية والوطنية.

المتظاهرون من أعضاء الأحزاب العلمانية والنقابات والاتحادات التركية في مظاهرات إلى عدم إقرار مشروع قانون يقضي برفع الحظر المفروض على الحجاب في الجامعات. ويخشى المتظاهرون من أن تفضي هذه الخطوة إلى أسلمة الدولة في تركيا العلمانية.

ودفعت الحكومة التركية ذات التوجهات الإسلامية باتجاه التعديل الدستوري من أجل السماح للنساء بارتداء الحجاب في الجامعات التركية بعد أن فرض حظراً على ارتدائه عقدين من الزمان.

تم التشديد في تركيا على تطبيق قانون حظر الحجاب منذ عام 1997 عندما أطلق الجيش حملة علمانية عنيفة نتج عنها عزل نجم الدين أربكان الذي يعد أول رئيس وزراء في تركيا ذا توجه إسلامي. وأخفقت المحاولات التي بذلتها حكومة حزب العدالة والتنمية لحل مشكلة الحجاب في الأعوام الماضية بسبب اعتراض القوى العلمانية التي كانت مصممة على التصدي لسياسات الحكومة في هذا الموضوع.

ولا يتضمن الدستور التركي أي إشارة إلى الإسلام أو الشريعة لذا ينطلق الإسلاميون من دفاعهم عن الحجاب ضد الدولة لا من أصله الشرعي الإسلامي بل انطلاقاً من مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وهو ما يزيد الأمر صعوبة عليهم بخلاف الحال في معظم الدول الإسلامية الأخرى بارتداء الحجاب في الجامعات التركية. ودعا

صالح البرلمان التركي يوم 09 فيفري بشكل نهائي على تعديل دستوري يرفع الحظر عن ارتداء الحجاب في الجامعات التركية ويهدأ يسدل الستار على قضية مثيرة ومعقدة أثارت جدلاً واسعاً منذ عقدين.

وصوت البرلمان التركي في جلسته الثانية لصالح مشروع القانون بأغلبية 403 أصوات الأمر الذي يعني إقراره بأغلبية الثلثين (367 صوتاً) حيث لا يحق لرئيس الجمهورية طرحه للاستفتاء الشعبي. وشهدت الجلسة البرلمانية مناقشات حادة خصوصاً بين حزب العدالة والتنمية الحاكم والنائب المستقل كمبر غنتيش الذي يرفض رفع الحظر عن الحجاب.

وبناء على هذا التعديل الذي تقدم به حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الحركة القومية سيسمح للطالبات الجامعات بارتداء الحجاب الإسلامي وغطاء الرأس فيما سيظل الحظر سارياً لطالبات المرحلة الإعدادية والدوائر الحكومية.

وسيحال القانون على رئيس الجمهورية عبد الله غول ليصادق عليه خلال أسبوع ثم يدخل حيز التطبيق إذا لم يعترض عليه العلمانيون أمام المحكمة الدستورية.

في المقابل تظاهر الآلاف في العاصمة التركية أنقرة احتجاجاً على خطة الحكومة بالسماح للنساء بارتداء الحجاب في الجامعات التركية. ودعا



رئيس تنسيقية اللجان الأوروبية للمساندة للشعب الصحراوي



الأخيرة خاصة في الدول الأوروبية. وفي هذا الإطار تم التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود لتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره طبقاً للوائح والقرارات الأممية.

عرضاً عن عمل اللجان الأوروبية ونشاطاتها خلال الأشهر الماضية وكذا تقديم عرض عن برنامج نشاطات هذه المنظمات والجمعيات وقد تم تسجيل التعاطف والتضامن مع قضية الصحراء الغربية قد بدأ يعرف نشاطاً متزايداً في هذه المدة

واستقبل يوم الاثنين 18 فيفري 2008، السيد Pierre Galand، رئيس تنسيقية اللجان الأوروبية للمساندة للشعب الصحراوي. خلال هذا اللقاء كانت قضية الصحراء الغربية المحور الأساسي حيث قدم السيد Pierre Galand

السفراء

سفيرة اندونيسيا



لاستعراض بعض فرص التعاون الاقتصادي والتنويع بالعلاقات البرلمانية المتميزة والتي أكد رئيس مجلس الأمة حرصه الدائم على ترقيتها وتطويرها بما يخدم مصلحة الشعبين الجزائري والاندونيسي.

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم الأحد 03 فيفري 2008، السيدة Mumpuni Wdarso سفيرة اندونيسيا بالجزائر التي أدت له زيارة مجاملة تم خلالها التطرق إلى العلاقات الثنائية وإلى الروابط التاريخية بين البلدين. كما كان اللقاء فرصة

وفد من برلمان عموم إفريقيا

استقبل السيد إبراهيم بولحية، رئيس الشعبة الجزائرية لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي يوم الاثنين 18 فيفري 2008 وفداً من برلمان عموم إفريقيا يتكون من السيدات والسادة:

- جورجيت صبحي كاليني، عضو باللجنة الدائمة (مصر)
- ورجب بودبوس، عضو باللجنة الدائمة (ليبيا)
- مراد بولعراف، أمين عام مساعد.

وتندرج هذه الزيارة في إطار مهمة دراسية لدى مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي (الشعبة الجزائرية).



النساء يفزن بأكثر من 34 بالمائة من مقاعد المجلس الوطني الصحراوي



فازت النساء بأكثر من 34 بالمائة من مقاعد المجلس الوطني الصحراوي في حين بلغت نسبة النواب الذين يبدوون أول عهدة لهم 61,53 بالمائة حسبما أفادت به يوم 25 فيفري 2008 وكالة الأنباء الصحراوية.

وفي هذا الصدد أوضح الأمين الوطني المكلف بالتوجيه السياسي والتنظيم ورئيس اللجنة الوطنية المكلفة بانتخابات المجلس الوطني السيد بشير مصطفى السيد أن نسبة الشباب في البرلمان الصحراوي تقدر بـ 57,67

بالمائة أما النساء فتبلغ 34,61 بالمائة وفقا للتشريع الجديد المنبثق عن قرارات المؤتمر الـ 12 لجبهة البوليزاريو المنعقد في شهر ديسمبر الفارط بتيفغارت في الأراضي الصحراوية المحررة.

ويتولى المجلس الوطني الذي تم انتخابه لعهدة تدوم ثلاث سنوات مهمة التشريع ومراقبة الحركة (جبهة البوليزاريو) والدولة (الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية) كما يتمتع بصلاحيات إصدار القوانين والغاؤها.

انتخب البرلمان الكوبي يوم 24 فيفري 2008 راؤول كاسترو رئيسا لكوبا خلفا لشقيقه فيدال لولاية من خمس سنوات حسب ما أعلنه رئيس البرلمان ريكاردو الاركون. وتلا رئيس البرلمان الكوبي قائمة بالأعضاء الواحد والثلاثين لمجلس الدولة الكوبية مشيرا إلى أنه قد تم أيضا انتخاب خوسيه رامون ماخادو نائبا أولا لرئيس الدولة.

من جهته أكد راؤول كاسترو بعد انتخابه أنه "سيحمل مسؤولية خلافة شقيقه فيدل على رأس الدولة" مشيرا إلى أنه "سيسترد باقتراحاته في الحكم" وقال في كلمة أمام البرلمان "سأحمل المسؤولية التي أوليت إياها مع الاقتناع بأن قائد الثورة الكوبية واحد ، هو فيدل كما نعلم جميعا ، فيدل لا يمكن الطول مكانه" ، مضيفا "وحده الحزب الشيوعي يستحق أن يرث الثقة التي منحه إياها زعيمه".

وكان الزعيم الكوبي التاريخي فيدل كاسترو قد أعلن أسبوعا من قبل عن تخليه عن رئاسة الدولة وقيادة الجيش لأسباب صحية بعد تسعة وأربعين عاما قضاها في قيادة البلاد.



راوول كاسترو يخلف شقيقه

كوسوفو تعلن استقلالها وسط مساندة غربية ومناهضة روسية



أعلنت الهيئة التشريعية في كوسوفو يوم الأحد 17 فيفري 2008 عن استقلال الإقليم عن صربيا وذلك خلال جلسة طارئة للبرلمان حيث أكد رئيس الوزراء السيد هاشم تاجي تينبي المؤسسات الدستورية للإقليم لهذا القرار.

وكان برلمان كوسوفو قد عقد جلسة طارئة للبيت في مسألة إعلان استقلال الإقليم عن صربيا حيث حدد رئيس البرلمان جدول أعمال الجلسة الذي يتشكل من بندين الأول خاص بالتصويت على إعلان الاستقلال والثاني يتصل بالتصويت على تبني الرموز السيادية للدولة مثل العلم والنشيد الوطني.

وقد أثار مسألة استقلال كوسوفو ردود فعل عالمية بين المساندة الغربية والمعارضة الروسية الصربية إذ أكد الاتحاد الأوروبي اعترافه بكوسوفو كدولة حرة مستقلة ذات سيادة بينما أبدت روسيا معارضة شديدة لهذا القرار شأنها في ذلك شأن صربيا التي أعلنت عن عدم اعترافها بالإجراء وأن صرب كوسوفو تعترم عدم الالتزام بالقرار وسيظلون يخضعون لبلغراد.

يذكر أن كوسوفو تخضع لإدارة الأمم المتحدة منذ منتصف 1999 بعدما شن حلف شمال الأطلسي قصفًا صاروخيا لإخراج القوات الصربية من المقاطعة فيما أوصى مبعوث الأمم المتحدة الخاص السيد ماتي اهتيساري في شهر أفريل من سنة 2007 باقتراح استقلال كوسوفو الذي يتم الإشراف عليه دوليا حيث يشكل الألبان معظم السكان. وقد عمدت هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على تأييد خطة الاستقلال إلا أن صربيا وروسيا لم توافقا البتة على الخطة كون هذا الانفصال حسبها زسيحق الصراعات ويضاعف من حدة التوتر في منطقة البلقان ويزيد في قوة الحركات الانفصالية.

ولتكريس الاعتراف الأمريكي باستقلال هذه المقاطعة أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش من تنزانيا أن بلاده تدعم خطة مبعوث الأمم المتحدة لاستقلال كوسوفو.

نتائج انتخابات باكستان ضربة قوية لمشرف



حققت المعارضة فوزا كبيرا في الانتخابات التشريعية الأهم في تاريخ باكستان في حين سقط حزب الرئيس برويز مشرف سقوطا مدويا وذلك في حصيلة غير نهائية للنتائج.

وبعد فرز الأصوات في 258 دائرة انتخابية ، حصد حزب الشعب الباكستاني الذي كانت تتزعمه بنازير بوتو 87 مقعدا ، بينما فاز حزب الرابطة الإسلامية - جناح نواز شريف بـ 66 ولم يتمكن حزب الرابطة - جناح القائد وحلفاؤه الحاكم من الحصول على أكثر من 58 مقعدا، وحصل حزب الرابطة وغيره من الأحزاب الصغيرة على 47 مقعدا. وحتى لو فاز حزب مشرف بكافة المقاعد المتبقية التي لم يتم الإعلان عن نتائجها بعد ، فإنهم لن يتمكنوا من جزءا من الحكومة السابقة.



برلمان اليابان يقر استئناف دعم التحالف بأفغانستان

نجحت الحكومة اليابانية في فرض قرار لاستئناف مساعدة التحالف الدولي تقوده الولايات المتحدة في أفغانستان، بتمريه عبر مجلس النواب الذي يسيطر عليه حزب الائتلاف الحاكم، رغم معارضة مجلس الشيوخ الذي تسيطر عليه المعارضة. ويموجب هذا القرار فإن اليابان سوف تستأنف تموين السفن والطائرات التابعة لإحدى عشر دولة مشاركة في التحالف الدولي في أفغانستان بالوقود.

وأشارت مصادر صحفية إلى أن مجلس النواب وافق على القرار بغالبية الثلثين ويواقع 340 صوتا أيدوا القرار من أصل 473 شاركوا في التصويت، مقابل 133 عارضوه. وهذه هي المرة الأولى التي تلجأ فيها الحكومة اليابانية إلى هذه الوسيلة لتصديق قانون منذ أكثر من خمسة عقود.

يذكر أن الولايات المتحدة مارست ضغوطا على رئيس الوزراء ياسو فوكودا لاستئناف الدعم اللوجستي، وبدوره سعى فوكودا لإقرار القرار قبل انتهاء جلسات مجلس النواب في منتصف شهر جانفي ولغاية استئناف المساعدات عمليا في شهر فيفري لسنة 2008.

ورشة تكوينية حول تحليل الميزانية



نظم البرلمان الجزائري بغرفتيه و بالتعاون مع مؤتمر المجالس التشريعية للولايات الأمريكية (NCSL) من 25 إلى 27 فيفري، بمقر المجلس الشعبي الوطني، ورشة للتكوين التقني وتحسين الأداء للموظفين والمساعدين التقنيين في البرلمان، بحضور أعضاء من البرلمان بغرفتيه وإطارات من وزارة العلاقات مع البرلمان ووزارة المالية تحت عنوان "تحليل الميزانية-الممارسات الجيدة ووسائلها"

وشمل البرنامج التكويني مجموعة من المحاور الهامة منها: إجراءات إعداد الميزانية والمصادقة عليها و تنفيذها، نظرة عامة مفصلة عن مسار الميزانية (من الجانب السياسي والاقتصادي والتقني)، دراسة المشاريع الاستثمارية وميزانيات التسيير، مدخل إلى تحليل الميزانية، إعداد مذكرات حول الأثر المالي لمشروع ما، تقييم الأداء المالي العام ودور التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في مجال تحليل الميزانية.

ذاكرة الأمة بمجلس الأمة



من المخطوطات في مختلف الموضوعات والأزمنة _ العمق الثقافي وإسهام العلماء والمفكرين الجزائريين في المسيرة الحضارية.

• جناح خاص بورشة الحفظ والترميم لإظهار أهمية الحفظ والسياسة المتبعة من طرف المكتبة الوطنية الجزائرية في هذا المجال.



هاهي مرة أخرى ، المكتبة الوطنية الجزائرية ، تفرد بعضا من عتيق عقدها في هذا الفضاء البهي والمحترم ، وحين تفرد المكتبة الوطنية جواهرها ، وهي ذاكرة الأمة في هذا الحرم التمثيلي الذي هو مجلس الأمة فهذا يعني توأمة الحدث الثقافى بالسياسي في درجاته العالية من الرموزية الحضارية .

من ذاكرة الأمة إلى مجلس الأمة ذاك لقاؤ/الحدث

حين تفتح المكتبة الوطنية خزانتها لأهل الشورى والرأي ففي هذه الإشارة رمزية مد الجسور ما بين الفعل الثقافي التراثي للأمة والذي يضرب جذوره في أعماق الذات والوطن والهوية ، من جهة ، ومجلس الأمة بكل رمزية الحكمة فيه والتبصر والاستشراف التاريخي لهذه الأمة العظيمة بثورتها ورجالاتها.

إن المكتبة الوطنية بوصفها ذاكرة الأمة حين تنزل ضيفا على مجلس الأمة فإن البلاد تؤسس بهذا اللقاء تقاليد حضارة الكتاب المفتوحة على جزائر تتحرك بهدوء ورسانة وحكمة نحو الأمام نحو التقدم والعزة...

يضم هذا الممرض ثلاثة أجنحة :

• جناح خاص بالبطاقات البريدية Carte postales، ولوحات (طبوعات حجرية (Litographies) ، تعود بنا إلى بداية القرن العشرين وتصور مدنا جزائرية بمناظرها الخلابة وحياتها الاجتماعية بكل عنفوانها وبساطتها ومقاوماتها.

• جناح للمخطوطات ، رمز التراث الفكري المكتوب ودليل الحضارة ، يضم عينة من آخر المقنتيات (خلال 2005 - 2007) ويبرز _ عبر عدد

أعضاء من المجلس في زيارة إلى مقر التلفزيون



التلفزيون الجزائري .. وكانت لهم حوارات مفيدة مع المشرفين على هذه المصالح والأقسام ولقاء مع المدير العام ومسؤولي التلفزيون تم خلاله تبادل الأفكار وجهات النظر حول عالم الاتصال بصورة عامة والدور الهام الذي يعود إلى التلفزيون في هذا الشأن.

وقد تركت هذه المبادرة انطباعاً طيباً لدى أعضاء المجلس الذين كانت لهم فرصة الاطلاع على سير مختلف مصالح هذه المؤسسة الإعلامية الهامة حيث تعرفوا على الأقسام المختلفة : قاعة التحرير، استوديوهات البث، إنتاج البرامج، التقنيات والتكنولوجيات المتطورة التي استفاد منها

قام أعضاء من المجلس يوم السبت 01 مارس 2008 بزيارة إلى المؤسسة الوطنية للتلفزيون الجزائري بدعوة من السيد حمراوي حبيب شوقي المدير العام للمؤسسة .

